كتاب «عقود الجمان على وفيات الأعيان» لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م) بين المخطوط والمطبوع (دراسة نقدية لنشرة الأستاذ إبراهيم صالح)

د. محمد أحمد عبد العال علي الشيمي*

تاريخ الإستلام : ٢٠٢٣/٦/٢٢ تاريخ قبول البحث النشر :٢٠٢٣/٧/٣١

المستخلص

يعد كتاب «عقود الجمان على وفيات الأعيان» لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م) من كتب التراجم المهمة؛ فقد ترجم لحياة (٤٩٥) شخص، رتبت تراجمهم على حروف المعجم.

ويتناول هذا البحث بالفحص والدراسة تحقيق كتاب «عقود الجمان»، وهو بذلك يقع في الصميم من دراسات نقد تحقيق النصوص التراثية. وسعيًا إلى هذه الغاية فقد تناول الباحث موضوعه من خلال مبحثين وخاتمة، تسبقها مقدمة، عن المؤلف وكتابه منهجًا ومخطوطا.

ويستهدف البحث نقد عمل المحقق في معالجة النص من ناحية، والتصحيح والتقويم من ناحية أخرى، وتقديم ما أخل به تحقيقه للكتاب من تراجم، وبيان ما وقع فيه محقق الكتاب من تحريفٍ وتصحيفٍ شنيع، وأخطاءٍ في الضبط، وأوهامٍ في القراءة، وزياداتٍ غير صحيحة، وترك وصف النسخ الخطية بدقة، مع ضعفٍ شديدٍ في تخريج النصوص، وإهمالٍ مصادر أخرٍ مهمة.

الكلمات المفتاحية: الزركشي، عقود الجمان، مخطوط، تحقيق، إبراهيم صالح، دراسة نقدية.

The book «Euqud Aljamman alaa Wafayat Al'aeyan» by: Badr ad-Din az-Zarkashi (D. 794 AH/1392 CE) between manuscript and printed book (Critical Study of the Publication of Mr. Ibrahim Saleh)

Dr. Mohamed Ahmed Abdelal Ali Alshimy

Abstract

The book «Euqud Aljamman alaa Wafayat Al'aeyan» by: Badr ad-Din az-Zarkashi (D.794 AH/ 1392 CE) is considered one of the important biography books. It translated the lives of (495) people, whose biographies are arranged according to the letters of the lexicon.

This research deals with the examination and study of the verification of the book «Euqud Aljamman», and thus it is at the core of the studies of criticism of the verification of traditional texts. In pursuit of this purpose, the researcher has dealt with his subject through two inquiries and a conclusion, preceded by an introduction about the author and his book as a Curriculum and manuscript.

The research aims at criticizing the work of the verifier in handling the text on the one hand, correcting and evaluating on the other hand, presenting the biographies which he missed in his verification of the book, demonstrating the distortion and appalling correction of the book by the verifier, errors in adjustment, illusions of reading, incorrect increases, failure to accurately describe the manuscripts, with a severe weakness in the transcription of the texts, and neglecting other important sources.

Keywords: az-Zarkashi, Euqud Aljamman, manuscript, criticism, Ibrahim Saleh, Critical Study.

* دكتوراه الفلسفة في الآداب تخصص التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية - قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية.

مقدمة:

عرف بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م) فقيهًا ذائع الصيت؛ تشهد بذلك مؤلفاته المطبوعة والمخطوطة، ولكن كان له إسهامٌ حسنٌ في التأليف في التراجم، ويقف كتابه «عقود الجمان على وفيات الأعيان»[١] معلمًا بارزًا يضاف إلى كتب التراجم المعروفة، وقد ترجم فيه لعددٍ من القدماء في العصور التي سبقته، فضلا عن المعاصرين له أو من التقاهم، وقد جعله المؤلف ذيلا على كتاب «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»[٢] لابن خلكان[٣] (ت ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م).

وقد وصل إلينا كتابه هذا في نسختين خطيتين، لا ثالث لهما؛ الأولى (النسخة الأم) وهي مسودة بخط الزركشي نفسه، وتقبع في مكتبة الفاتح بإستانبول برقم (٤٤٣٤)، والأخرى متأخرة، يبدو عليها الاختصار والسقط، وهي في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم (٤٥٩/ تاريخ)، وقد وقفت على عددٍ من النسخ الميكروفيلمية أو المصورات عنهما.

وقد جاءت هذه الدراسة في مبحثين، ذكرت في المبحث الأول منها شطرًا من سيرة المؤلف، والتعريف بكتاب «عقود الجمان» وعدد التراجم فيه ونسبته إلى بدر الدين الزركشي ومصادره في الكتاب ثم الحديث عن أهمية الكتاب من ناحية التراجم أو الاستدراك على الدواوين الشعرية، وعقدت المبحث الثاني للحديث عن نشرة الأستاذ إبراهيم صالح للكتاب، وختمت البحث بخاتمةٍ ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم أثبت قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة فيه، وزينت البحث بنماذج مصورةٍ لصفحاتٍ من المخطوطتين.

واجتهدت أن تكون ملاحظاتي دقيقة وقصيرة شرط أن تكون مستوعبةً. وتماشيًا مع هذه الطريقة في الاختصار فقد ارتأيت ألا أفصل في أسماء المؤلفين في هوامش البحث إلا عند الضرورة، واقتصرت على ذكر ما اشتهر به المؤلف من اسم أو نسبةٍ أو لقبٍ أو كنيةٍ وما إليها، واكتفيت بإلحاق مختصر اسم كتابه، وتركت تفاصيل ذلك إلى قائمة المصادر والمراجع.

وآمل أن مثل هذه الدراسة سوف توضح للعاملين في إحياء التراث العربي الإسلامي والدراسات التاريخية على وجه الخصوص أن العمل في مثل هذا المجال يجب أن يكون متقنًا يبذل فيه جهدٌ كافٍ يوازي أهمية التراث في حياتنا المعاصرة ومستقبل أمتنا العلمي.

١- حققه الباحث كاملا في رسالته للدكتوراه المعنونة بـ«مخطوط عقود الجمان على وفيات الأعيان تأليف: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٤٥: ٧٩٤هـ/ ١٣٤٤: ١٣٩٢م) (دراسة وتحقيق)»، بإشراف: أ.د حنان مبروك اللبودي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢م.

٢- تحقيق: إحسان عباس (٨ج)، بيروت، دار صادر، د.ط، ١٩٧٢م.

٣- الترجمة ٤٩ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢١٥.

المبحث الأول: الزركشي وكتابه «عقود الجمان»:

أولا: اسم الزركشي ولقبه:

هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر بن عبد الله الزركشي، التركي، المصري، الشافعي، المنهاجي[١].

ثانيًا: مولده ونشأته:

لا يوجد خلافٌ بين المؤرخين عن تاريخ مولد الزركشي؛ إذ اتفقت المصادر على أنه ولد في سنة ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م[٢]. وأما عن نشأة الزركشي، فقد كانت في بيئةٍ فقيرة؛ فإذا كان جده بهادر مملوكا لبعض الأكابر[٣]، وأما والده جمال الدين عبد الله فقد عمل - على رأي بعض المؤرخين - بصنعة الزركش[٤]، ثم اشتغل ابنه بدر الدين بهذه الصنعة لفترةٍ يسيرة[٥].

ثالثًا: وفاته:

توفي الزركشي بالقاهرة في أواسط سن الكهولة في يوم الأحد الموافق الثالث من شهر رجب سنة ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م، ودفن قرب تربة الأمير بكتمر الساقي[٦] بالقرافة الصغرى[٧].

رابعًا: التعريف بالكتاب:

صنف الزركشي كتابه «عقود الجمان» وهو في التاسعة عشرة من عمره[٨]، وقد أورد اسم الكتاب في مقدمته موسومًا باسم «عقود الجواهر»، ثم رأى أن يعدل عنه إلى عنوانٍ آخر يبدو فيه السجع واضحًا، فأصبح فيما بعد «عقود الجمان على وفيات الأعيان»[٩].

وواضحٌ من عنوان الكتاب أن الزركشي أراد أن ليكون كتابه ذيلا على كتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان[١٠]، يذكر ما فاته في الكتاب. وبلغ عدد التراجم في الكتاب (٤٩٥) ترجمةٍ متباينةٍ في القصر والطول، وإن لم يعتن الزركشي بالموازنة بين الحروف من حيث الكم المترجم فيها، فكان كل حرفٍ منها بابًا مستقلا بذاته، ولم ترد أية ترجمةٍ في حرف الذال[١١].

١- تاريخ ابن الفرات، مج٩، ج٢، ص٣٢٦؛ المقريزي: السلوك، ج٥، ص٣٣٠؛ تاريخ ابن قاضي شهبة، ج٣، ص٤٥١؛ الغزي: بهجة الناظرين، ص٧٦؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٢، ص١٠٣؛ الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان، ج١، ص٣٥٤؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج١، ص٤٣٧؛ الداوودي: طبقات المفسرين، ج٢، ص١٦٢.

٢- ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، ج٣، ص٢٢٧؛ ابن حجر: الدرر الكامنة، ج٣، ص٣٩٧؛ إنباء الغمر، ج١، ص٤٤٦؛ ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٩، ص٣٣٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص٤٥٢.

٣- ابن حجر: الدرر الكامنة، ج٣، ص٣٩٧؛ ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٩، ص٣٣٥.

٤- تاريخ ابن قاضي شهبة، ج٣، ص٤٥١؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٢، ص١٠٣.

٥- ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٩، ص٣٣٥؛ الدليل الشافي، ج٢، ص٦٠٩.

٦- الأمير سيف الدين بكتمر بن عبد الله الساقي المظفري، كان من مماليك بيبرس الجاشنكير، فلما استقر الناصر محمد بن قلاوون بعد بيبرس أخذه في جملة من أخذ من مماليك بيبرس، ورقاه حتى صار أحد الأمراء، فعظم أمره، وكان الناصر لا يفارقه ليلا أو نهارا، مات بطريق الحجاز سنة ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م ودفن هناك، ثم نقله الناصر إلى تربته بالقرافة الصغرى. الصفدي: الوافي بالوفيات، ج١٠، ص١٩٣-١٩٧؛ ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج٢، ص٢٣٥؛ ابن حجر: الدرر الكامنة، ج٢، ص١٩؛ ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٣، ص٣٩٠-٣٩٧.

٧- تاريخ ابن الفرات، مج٩، ج٢، ص٣٢٦؛ ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، ج٣، ص٢٢٩؛ ابن حجر: الدرر الكامنة، ج٣، ص٣٩٨؛ إنباء الغمر، ج١، ص٤٤٧؛ ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٩، ص٣٣٦.

٨- ذكر أنه فرغ "من تعليقه يوم الجمعة حادي عشر ربيع الآخر سنة أربع وستين وسبعمئة بالقاهرة المحروسة". عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٣/أ.

٩- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٣/أ، ج٢، ق٢١٣/أ.

١٠- ذكر في آخر المجلد الأول: "تم المجلد الأول من الذيل على ابن خلكان على يد مؤلفه العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني محمد بن عبد الله الزركشي". عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢١١/ب.

١١- انظر عن منهج الزركشي بالتفصيل في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٤٧-٥٤.

أما عن نسبة الكتاب إلى الزركشي فهو أمرٌ مفروغٌ منه؛ فقد كفانا الزركشي نفسه مؤنة البحث عن نسبة الكتاب إليه؛ إذ قال بآخر المجلد الأول: "تم المجلد الأول من الذيل على ابن خلكان على يد مؤلفه العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني محمد بن عبد الله الزركشي"، وقال في أول المجلد الثاني: "المجلد الثاني من عقود الجمان على وفيات الأعيان، جمع العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني محمد بن عبد الله الزركشي"[(١)]؛ وقد نصت مصادر ترجمته على ذلك أيضًا[(٢)].

خامسًا: مصادر الكتاب:

تنقسم مصادر الزركشي في كتابه إلى خمسة أنواع:

١- مصادر سابقة، رجع إليها ونقل عنها: وقد بلغت (٦١) مصدرًا[(٣)]، ولكن تبين أن الزركشي اعتمد على كتاب «فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م) اعتمادًا مباشرًا، ووصل الأمر أحيانًا إلى النسخ الكامل للتراجم؛ ففي حين أن ابن شاكر بلغ بكتابه (٦٠٠) ترجمةٍ أخذ منها الزركشي أكثر من ثلثي عدد تراجمه.

٢- المشافهة عن شيوخه: وينحصر مداها في خمسة مواضع؛ في ترجمتين من تراجم شيوخه: شرف الدين ابن ريان الحلبي (ت ٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م)، وابن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)[(٤)].

٣- المشاركة: وينحصر مداها في موضعين من تراجم شيوخه؛ في ترجمتي بدر الدين ابن حبيب الحلبي (ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، وجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م)[(٥)].

٤- مؤلفات المترجم لهم: وتمثل المؤلفات الشعرية والنثرية التي تركها من ترجم لهم الزركشي وقدر له الاطلاع عليها - سواءٌ بخطوطهم، أو بخطوط غيرهم - فعمد إلى وصفها من خلال تراجم مؤلفيها، أو الاقتباس منها؛ تمثيلا لأدبهم، وجاءت في خمسة مواضع من الكتاب[(٦)].

٥- التعاليق والخطوط: وهي من أعظم المصادر قيمة؛ لأنها تعقباتٌ وملحوظاتٌ دونت في وريقاتٍ مستقلةٍ ضاع أكثرها، ووردت في ثلاثة مواضع من الكتاب[(٧)].

سادسًا: أهمية الكتاب:

تبرز أهمية كتاب «عقود الجمان» في أن الزركشي جاء بأشعارٍ لم ترد في غيره من المصادر، على كثرة تتبعي في المصادر والدواوين الشعرية، وخاصة لمعاصريه؛ ومنها على سبيل المثال تلك النماذج الشعرية التي أوردها في بعض التراجم. كما أن في الكتاب استدراكاتٌ كبيرة ومتنوعة على دواوين الشعراء المحققة على أصولٍ خطيةٍ أو بطريقة الصنعة والجمع؛ إذ لم ينتبه محققو هذه الدواوين أو جامعوها إلى «عقود الجمان» بوصفه مصدرًا مهما يسد ثغراتٍ واسعةٍ في أعمالهم، من حيث ورود أبياتٍ جديدةٍ فيه أو رواياتٍ أخرى مغايرةٍ لم ترد في غيره[(٨)]. كذلك فإنه لا يمكننا أن نغفل جهد الزركشي في تصنيف كتابه؛ فقد وجدنا تراجم كثيرة ليس فيها هذا النقل من كتاب «فوات الوفيات»، بل نرى أن المادة المنقولة فيه تختلف عما بين أيدينا من هذه المصادر؛ مما يدل على أنه كان ينقل من نسخٍ فقدت، وهو بهذا يضيف معلوماتٍ غائبةٍ عنا.

١- عقود الجمان (مخطـ. الفاتح)، ج١، ق٢١١/ب، ج٢، ق٢١٣/ب.

٢- العيني: عقد الجمان (مخطـ. أحمد الثالث)، ج١٩، ص٤٤٨؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ج١، ص٤٤٧؛ حاجي خليفة: كشف الظنون، ج٧، ص٥٦٨؛ البغدادي: هدية العارفين، ج٢، ص١٧٥.

٣- انظر عن مصادر الزركشي في كتابه ونقوله منها في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٥٤-٧١.

٤- عقود الجمان (مخطـ. الفاتح)، ج١، ق٢٥/أ، ١٠٤/ب، ١١١/ب، ١٥٨/ب، ١٨٣/ب.

٥- عقود الجمان (مخطـ. الفاتح)، ج١، ق١٠١/أ، ١٥٨ب.

٦- عقود الجمان (مخطـ. الفاتح)، ج١، ق٥١/ب، ٢٠٦/ب، ج٢، ق٣٢٢/ب، ٣٢٩/أ، ٣٥٠/ب.

٧- عقود الجمان (مخطـ. الفاتح)، ج١، ق١٧١/أ، ج٢، ٢٩٧/ب، ٣٤٩/أ.

٨- استخرج د. هاني عباس الجراح أشعار (٢٥) شاعرًا استدركها على الدواوين المطبوعة في بحثٍ معنون بـ«استدراكات على دواوين الشعراء من كتاب عقود الجمان للزركشي (ت ٧٩٤هـ)»، مجلة آفاق الثقافة والتراث، سنة ٢٨، ع١١٠، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص٤٦-٦٦؛ وهو جهدٌ مشكورٌ، ولكنه لم يستطع حصر كل القصائد والمقطوعات التي وردت في «عقود الجمان»؛ فقد وصل العدد في رسالتنا للدكتوراه أكثر من أربعين شاعرًا.

إن عمل الزركشي في «عقود الجمان» هو تذييلٌ لما فات ابن خلكان في «وفيات الأعيان»، لكنه - في الوقت نفسه - كان يثبت تراجم وردت عند ابن خلكان، فيرى البعض عندئذٍ أن هذا خللا في منهجه، لكن الزركشي كان منتبهًا إلى هذا الأمر جيدًا؛ فكان يضيف إلى عنوان الترجمة حرف خاء، بهذا الشكل (خ)، فوق كل ترجمةٍ ذكرت في «وفيات الأعيان»، فيضيف لهذه التراجم ما يراه جيدًا من هنا وهناك، أي أنه كان يستدرك على ابن خلكان في كتابه.

المبحث الثاني: دراسة نقدية لنشرة الأستاذ إبراهيم صالح لعقود الجمان:

عندما ابتدأت تحقيق كتاب «عقود الجمان» لبدر الدين الزركشي في أواخر سنة ٢٠١٩م، كبحثٍ مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الآداب تخصص التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بقسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية في كلية الآداب جامعة الإسكندرية، كان الكتاب لا يزال مخطوطا لم تبلغه يد المحققين بالعناية[1]، ولم يلتفت إليه الدارسون إلا على استحياءٍ[2]، رغم اعتناء المحققين به كمصدرٍ مخطوطٍ.

ولم يزل الكتاب مخطوطا - في ظني - حتى فرغت من تحقيقه أواخر سنة ٢٠٢١م، ثم طبعت الرسالة وسلمتها إلى مشرفتي أ.د. حنان مبروك اللبودي، ثم انعقدت لجنة الحكم والمناقشة - بعد لأيٍ شديد، وجهدٍ جهيد - في أغسطس سنة ٢٠٢٢م لمناقشة الرسالة التي لاقت إعجابًا كبيرًا من رئيس لجنة الحكم والمناقشة أ.د. حمدي عبد المنعم محمد حسين، كما وجدت أثرًا طيبًا في نفس أ.د. أيمن فؤاد سيد، وهو من هو في عالم تحقيق النصوص.

وحين كنت أعد الكتاب للنشر، اكتشفت أن صدرت له طبعةٌ عن دار المنهاج السعودية في ثلاثة مجلداتٍ بالفهارس في ١٧٧٦ صفحةٍ من القطع المتوسط، أخريات سنة ٢٠٢١م كتب على غلافها: «عني بتحقيقه إبراهيم صالح»، وقد توفي المحقق في الثالث عشر من سبتمبر من السنة نفسها!. فاضطررت عندئذٍ أن أتوصل إلى هذه النشرة، وقد أعجبني في البدء غلافها وورقها، وتوقفت عن العمل برهة ريثما أقرأ هذا العمل لأقف على مدى التزامه بمناهج التحقيق العلمي الرصينة، ومن ثم أتخذ قراري بترك عملي هذا أو الاستمرار فيه.

ولم يستغرق الأمر طويلا لأتيقن من أن الأستاذ إبراهيم صالح - رحمه الله - على الرغم من تحمسه لعمله وبذله الوسع واستفراغه الجهد، لم يكن من المؤهلين بالعناية بكتب التراجم؛ فقد وقع في أخطاءٍ قاتلةٍ أتلفت عمله بالكلية، وأساء إلى هذا الكتاب من حيث أراد أن يحسن إليه، فجاء النص مشحونًا بالتصحيف والتحريف والسقط، مما أفسده تمامًا وأذهب جهده أدراج الرياح، فلا تخلو أي صفحةٍ من صفحاته من تحريفٍ في الأسماء أو الأنساب، أو أسماء الكتب، أو السقط، أو عدم القدرة على قراءة النص، أو التلاعب به، وتدوين عباراتٍ لم ترد فيه أصلا، بل وترك عباراتٍ أو فقراتٍ أو تراجم كاملةٍ، فأخرج طبعة سقيمة فاقدة لأبسط قواعد التحقيق العلمي: لغة، وقراءة، وضبطا، ومعرفة بالمخطوط، وجهلا بموضوع الكتاب أوقعه في مزالق خطيرةٍ.

ولعل من أوكد الأسباب التي أدت إلى فساد النص هو عدم قدرة المحقق - رحمه الله - على

١- لم يحقق الكتاب كاملا، سوى في محاولتين صغيرتين ناقصتين اهتمتا بتراجم الأندلسيين، الأولى بتحقيق: د. منجد مصطفى بهجت، بعنوان: تراجم الأندلسيين في عقود الجمان، مجلة تراثيات، ع١٥، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، وأورد ٤٥ ترجمة؛ والأخرى رسالة ماجستير غير منشورة في الجزائر، قام بها الطالب عبد الله عبد السلام، بعنوان: تراجم الأندلسيين من كتاب عقود الجمان على وفيات الأعيان لمحمد بن عبد الله بن بهادر البدر الزركشي (ت ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م) (دراسة وتحقيق)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة المسيلة، ٢٠١٤م وأورد فيها ٢٧ ترجمة فقط! وفي كلا العملين أوهامٌ في القراءة وأخطاءٌ في الضبط، وزياداتٌ ملفقة غير صحيحة، ونقص في ترجمة الزركشي ومؤلفاته، وترك وصف النسختين الخطيتين بدقةٍ، مع ضعفٍ شديدٍ في تخريج النصوص. وقد نالت المحاولة الأخيرة النصيب الأكبر من تلك الأوهام والأخطاء، ولم يعرف صاحبها بالعمل السابق، ولا أشار إليه.

٢- أهم من درس كتاب «عقود الجمان» للزركشي وبين منهجه ومصادره هو د. محمد كمال الدين عز الدين، في كتابٍ بعنوان: «البدر الزركشي مؤرخًا»، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٦٣-٢٤١، وإن أخطأ في قراءة عددٍ من الكلمات في مسودة المؤلف، وأوهامٍ لا مجال لذكرها هنا.

قراءة النص قراءةً سليمةً، ربما لفساد النسخة أو الصورة التي حصل عليها[1]، فضلا عن تعجله - رحمه الله - وعدم مراجعته للنص، أو مقابلته مقابلة جيدة، وعنايته بحشد المصادر لكل ترجمةٍ من غير استفادةٍ منها في تقويم النص وفهمه، مع أن بعض الأخطاء لا يمكن إحالتها على سببٍ من الأسباب سوى العجلة وقلة العناية. وإن من المحزن أن يبذل الإنسان جهدًا كبيرًا في إخراج نص معين، ثم يخرج النص وقد تصحف وتحرف إلى حد أصبحت الاستفادة منه قليلة أو منعدمة؛ فإن الإتقان في العمل وتدقيقه أكثر من مرةٍ يقلل الأخطاء، وقديمًا قيل: رحم الله امرءًا كثر صوابه وقل خطؤه، فالبشر غير معصومين من الخطأ، والأخطاء القليلة مغفورة للمحقق الجيد، وإنما يجيء العمل جيدًا حينما تكون خبرة المحقق بموضوعه متميزة، وعمله متقنًا بذل فيه ما يستحق من العناية والتدقيق.

ومشكلة هذا النص الأساسية أن نسخته مسودةٌ، إذا استثنينا نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، وإن تحقيق المسودات عملٌ خطرٌ تكتنفه الكثير من الصعوبات، وآية ذلك أن وصول أكثر من نسخة للنص والمقابلة بينها، وإثبات الاختلافات، يوفر للمحقق إمكانية الترجيح بين النسخ وصولا إلى الصواب بناءً على قواعد معروفةٍ في فن تحقيق النصوص. ومن ثم فإن تحقيق نص من ذوي النسخة المسودة يصبح أكثر صعوبة من تحقيق نص تتوفر له أكثر من نسخةٍ؛ فإن محاولة إخراج نص سليم من نسخةٍ مسودةٍ يتعين أن يقوم على تدقيق كل معلومةٍ جاءت فيه: الوقائع، والأسماء، والبلدان، واللغة، وعلاقة النص ببعضه، وعرضها على أوثق المصادر لبيان صحتها، وإلا جاء النص مشوهًا فيه أخطاءٌ لم يدركها محققه، أو سوء قراءةٍ للنص تنبئ عن ضعفٍ في معارف المتصدي لهذا النص. ولذلك لا بد أن يتصدى لهذا العمل المحفوف بالصعوباتٍ من يكون له اختصاصٌ بموضوع النص، وقدرةٌ على استيعاب مكنوناته وقابليةٌ على قراءته قراءة سليمة، وأن يكون من ذوي الإطلاع الواسع على مناجمه، القادرين على معرفة خباياه، وتدقيق كل معلومةٍ جاءت فيه.

وأعود الآن إلى نشرة الأستاذ إبراهيم صالح لأبين قصورها في محاور رئيسةٍ، وإخفاق من تصدى لها لتحقيق أبسط شروط التحقيق العلمي، من غير تعسفٍ أو جور.

أولا: نقد مقدمة التحقيق وتقويمها:

وفي هذا الجانب من المراجعة العلمية لا بد أن نشير إلى أن مقدمة تحقيق أي كتابٍ يجب أن تتضمن عدة أشياء ليعرف مدى مقدرة المحقق على استيعاب الكتاب الذي يعنى بتحقيقه:

١- أهمية الكتاب ولماذا ينشره المحقق[2].

٢- موضوع الكتاب، وإبراز قيمة الكتاب في فنه، وما ألف فيه من قبل، تتناول الإشارة إلى الكتب التي ألفت من قبل في نفس الموضوع[3]، ومدى استفادة المؤلف منها، وإطلاعه عليها، أو استقلاله في الرأي والمنهج، ومكانة كتابه بين هذه الكتب، وما يقدمه المؤلف من جديدٍ في هذا الباب، وبيان أخطاء المؤلف في كتابه وذكر مساوئه إن وجدت[4].

٣- نقول المتأخرين من الكتاب، ومدى معرفتهم به، واعتمادهم عليه، وإلى أي مدى ظل الكتاب معروفا، ومن ذكره من المؤلفين[5].

٤- مؤلف الكتاب ويتضمن هذا المبحث: تحليل موارد دراسة المؤلف وذكر المصادر التي ترجمت له؛ اسمه ونسبه، مولده ونشأته، طلبه للعلم ورحلاته إن وجدت، شيوخه وأساتذته، حياته الشخصية، وظائفه ومناصبه إن وجدت، مذهبه واعتقاده، إنتاجه العلمي (مؤلفاته) المطبوعة

١- إنني لألتمس للمحقق العذر هاهنا بالرغم أننا عملنا على نفس النسختين الخطيتين!.

٢- أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط، ج٢، ص٥٥٥.

٣- أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط، ج٢، ص٥٥٥.

٤- رمضان عبد التواب: مناهج تحقيق التراث، ص١٨١.

٥- أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط، ج٢، ص٥٥٥.

والمخطوطة وذكر أماكنها وذكر المفقود منها إن فقد منها شيءٌ، تلاميذه والذين درسوا عليه إن كان له تلاميذ، منزلته العلمية وآراء العلماء فيه، وأخيرًا وفاته[١].

٥- دراسة للكتاب تتضمن التعريف به، من توثيق نسبته إلى مؤلفه، وتوثيق عنوان الكتاب واختلاف المصادر في تسميته[٢]، وتاريخ تأليف الكتاب، وغرض المؤلف من تأليف كتابه، ومادة الكتاب ومحتواه، ومنهج المؤلف في تأليفه، ثم مصادره التي استقى منها مادة كتابه[٣].

٦- النسخ الخطية للكتاب، وأماكنها في مكتبات العالم، ووصفها المادي وتاريخ نسخها، وما عليها من قراءاتٍ أو سماعاتٍ أو إجازاتٍ أو تملكاتٍ أو توقيفاتٍ، والعنوان المثبت عليها، ويشار فيها إلى النسخ التي اعتمدها المحقق في تحقيق كتابه، وتحديد النسخة التي اعتمدها المحقق أصلا، وذكر رموز سائر النسخ التي قابل عليها، وأن يوضح عدد الأوراق، ومقاس الصفحة في كل نسخةٍ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة، وعدد الكلمات في السطر الواحد، كما ينبغي أن يبين نوع الخط وألوانه إن اختلفت، وموقف النسخ من الضبط بالشكل[٤].

٧- وأخيرًا ذكر المنهج الذي اتبعه المحقق في إخراج النص وضبطه والتعليق عليه[٥].

والحق إن الأستاذ إبراهيم صالح - رحمه الله - لم يقدم في مقدمة تحقيقه من هذه الأمور إلا: ترجمة موجزة للمؤلف، والنسخ الخطية للكتاب، ثم منهجه في تحقيق الكتاب!

أ- ترجمة المؤلف:

سلخ المحقق - رحمه الله - الترجمة القصيرة للزركشي التي أوردها أ.د. محمد بنيامين أرول[٦] في تحقيقه لكتابٍ «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» بقضها وقضيضها، وقضيضها، فلم يزد حرفا، بل لقد مسخ هذا النسخ وشوهه تماما؛ إذ تناول المحقق في هذا القسم من المقدمة شيئًا يسيرًا جدا عن حياة الزركشي وأسرته[٧]، ووقع في هذا الشيء اليسير الذي كتبه في جملةٍ من الأخطاء التي تدل على عدم المراجعة أو التدقيق أو فهم النصوص؛ فمن ذلك:

قوله في ص٩، س٦، عند الكلام عن اسمه ونسبه: "محمد بن بهادر بن عبد الله"، وهذا وهمٌ بينٌ يدفعه ما كتبه الزركشي نفسه في نهاية المجلد الأول من «عقود الجمان»، قال: "تم المجلد الأول من الذيل على ابن خلكان على يد مؤلفه العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني محمد بن عبد الله الزركشي"، وقوله مستهلا في المجلد الثاني من كتابه: "جمع العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني محمد بن عبد الله الزركشي"[٨]، وما أثبته بخطه أيضًا في أول كتابه «تأصيل البنى في تعليل البنا»: "يقول كاتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه عبيد الله محمدٌ بن عبد الله الزركشي الشافعي"[٩]، وما صرح به ابنه محمد في آخر كتاب «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» بقوله: "بلغ السماع لجميع هذا الكتاب على مؤلفه شيخي ووالدي الفقير إلى الله تعالى بدر الدين أبي عبد الله محمد ابن الفقير إلى ربه جمال الدين عبد الله الشهير بالزركشي الشافعي، عامله الله بلطفه"[١٠].

١- رمضان عبد التواب: مناهج تحقيق التراث، ص١٧٥-١٧٦.

٢- أحمد محمد الخراط: محاضرات في تحقيق النصوص، ص٦٧، ٦٩.

٣- أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط، ج٢، ص٥٥٠.

٤- رمضان عبد التواب: مناهج تحقيق التراث، ص١٨٥، ١٨٩؛ أحمد محمد الخراط: محاضرات في تحقيق النصوص، ص٦٨-٦٩؛ أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط، ج٢، ص٥٥٥.

٥- أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط، ج٢، ص٥٥٥.

٦- الزركشي: الإجابة، ص١٧-٢٨ (مقدمة المحقق).

٧- الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٩-٣٨ (مقدمة المحقق).

٨- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢١١/ب ، ج٢، ق٢١٣/ب.

٩- تأصيل البنى، ص٢٧.

١٠- الزركشي: الإجابة، ص١٧٥.

وجاء في ص٩، س٨ قوله: "كان أبوه بهادر مملوكًا لبعض الأكابر، ويبدو أنه أعتق فاضطر والده إلى تعليم ولده صنعة يعيش منها ويرفد أسرته، فتعلم صنعة الزركشة... ولعلها كانت صنعة رائجة تنفق لدى علية القوم... إلخ". وهذا من استنتاجات المحقق العجيبة الغريبة، فلم يأت بأي مصدرٍ يستدل به على كلامه فيسوغ له مثل هذا القول.

ب- شيوخه ورحلاته:

لم يذكر المحقق من شيوخ الزركشي غير سبعةٍ فقط!، هم على الترتيب الذي أورده: علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢هـ/ ١٣٦٠م)، وجمال الدين الإسنوي (ت ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م)، والسراج البلقيني (ت ٨٠٥هـ/ ١٤٠٣م)، والصلاح ابن أبي عمر (ت ٧٨٠هـ/ ١٣٧٨م)، والحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م)، وزين الدين ابن أميلة (ت ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م)، وشهاب الدين الأذرعي (ت ٧٨٣هـ/ ١٣٨١م)[١]، ولو أن المحقق راجع الكتاب الذي يحققه لتبين له أن الزركشي قد درس على يد أربعة شيوخ آخرين، هم: ابن أيبك الصفدي، وابن ريان الحلبي، وابن حبيبٍ الحلبي، وابن هشام الأنصاري[٢]، وأن إلمامة بسيطة ببعض كتب الزركشي تمكن أي إنسان من الوقوف على شيوخه[٣].

وجاء في ص١٠، س٥ قوله: "لست على ثقةٍ مما ورد في مطبوعة «طبقات المفسرين» للداوودي [ت ٩٤٥هـ/ ١٥٣٥م]، أنه (أي الزركشي) سمع الحديث بدمشق سنة ٧٥٢هـ [١٣٥١م]، من الصلاح ابن أبي عمر! فكيف يسافر إلى الشام من كان في السابعة من عمره؟ وأرى أن صواب التاريخ: سنة ٧٦٢هـ [١٣٦٠م]؛ لأن من المعقول جدا أن يسافر إلى الشام شاب في السابعة عشرة من عمره". وهذا الاستنتاج غريبٌ لا مسوغ له؛ ومن يقرأ هذا القول قد يظن أن المحقق لا بد أن يكون مستندًا في أقواله على أساسٍ تاريخي، ولكنه - للأسف - ليس فيه عبارة واحدة صحيحة، وكل كلامه محض افتراءٍ على التاريخ لا وجود له في أي مصدرٍ من مصادره، فإن سلمنا للمحقق استنتاجه: "كيف يسافر إلى الشام من كان في السابعة من عمره؟"، إلا يمكن لأي إنسان أن يسافر إلى أي مكان بصحبة أبيه أو أحد أقاربه؟ كما أن هذا القول لم يقل به الداوودي فقط؛ بل سبقه إلى ذلك ناصر الدين ابن الفرات[٤] (ت ٨٠٧هـ/ ١٤٠٥م) وهو من المعاصرين للزركشي.

ج- مؤلفاته:

لقد أوقع هذا النسخ المحقق في جملةٍ من الأخطاء؛ فإن الفارق الزمني بين تحقيق أ.د. محمد بنيامين أرول لكتاب «الإجابة»[٥] وتحقيق الأستاذ إبراهيم صالح لكتاب «عقود الجمان» يزيد على سبعة عشر عامًا، فما ذكره أ.د. محمد بنيامين أرول أنه لا يزال في وقته مخطوطًا كان قد حقق ونشر عند تحقيق الأستاذ إبراهيم صالح كتاب «عقود الجمان»؛ فمن ذلك:

في ص١٢، س٥، كتاب «إتمام (تكملة) شرح المنهاج للإسنوي»، حقق بعنوان: «السراج الوهاج تكملة كافي المحتاج إلى شرح المنهاج»[٦].

وفي ص١٣، س١١، كتاب «تجلي الأفراح، في شرح تلخيص المفتاح»، وهو غلط وصوابه: «جلي الأفراح، في شرح تلخيص المفتاح»، هكذا ذكره إسماعيل باشا البغدادي[٧].

وفي ص١٣، س١٥، كتاب «تخريج أحاديث الرافعي»، وهذا العنوان بهذا الشكل غلط، وصوابه: «الذهب الإبريز في تخريج أحاديث الرافعي المسمى فتح العزيز»، وتوجد منه نسخة خطية بمكتبة

١- الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٩-١٠ (مقدمة التحقيق).

٢- الزركشي: عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ١٠١/أ، ١٠٤-١٠٥، ١١١/ب، ق١٥٨/ب.

٣- انظر شيوخه في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١١-١٨.

٤- تاريخ ابن الفرات، مج٩، ج٢، ص٣٢٦.

٥- الإجابة، ص٢٢-٢٨ (مقدمة المحقق).

٦- دراسة وتحقيق: أحمد بن سليمان بن صالح العبيد وعمار صالح محمد صالح، رسالتا ماجستير غير منشورتين، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٩-١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.

٧- هدية العارفين، ج١، ص١٧٤.

أحمد الثالث بإستانبول تحت رقم (٢٩٧٣).

وفي ص١٤، س٧، "تفسير القرآن الكريم وصل فيه إلى سورة مريم"، وقد حقق تفسير الزركشي، لكن النص المحقق الذي وصلت إليه فيه أن الزركشي فسر القرآن من سورة الفاتحة إلى سورة المائدة، ومن بداية سورة مريم إلى نهاية سورة الزمر[١].

وفي ص١٥، س١٥، كتاب «خادم الرافعي»، وقد حقق بعنوان: «خادم الرافعي والروضة»[٢].

وفي ص١٨، س١، كتاب «شرح قصيدة البردة»، وقد حقق ونشر مطبوعًا[٣].

وقد فات المحقق إثبات عددٍ من مؤلفات الزركشي منها المطبوع والمخطوط والمفقود[٤].

د- عقود الجمان على وفيات الأعيان، ونسخه الخطية:

١- استقر عمل المحققين على ضرورة صناعة كلمةٍ كاشفةٍ عن فن الكتاب، وهو ما لم يعن به المحقق - رحمه الله - وقد كشفنا عن الانتماء المعرفي لهذا الكتاب في موضعٍ سابقٍ من هذا البحث؛ أن الزركشي أراد أن يكون كتابه ذيلا على كتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان[٥]، وقرر المحقق أن هذا الكتاب تذييلٌ على ابن خلكان وسكت، فلم يعرف بالكتاب، كذلك فات المحقق أن يصنع قائمة لتراث هذا الفن الذي يحتويه الكتاب المحقق، ممن سبقه ولحقه فألف في موضوعه، وصنع هذه القائمة مطلبٌ شديد الأهمية في دراسة النص المحقق يسهم في الكشف عن منزلة الكتاب في سياق العناية بالفن المعرفي في تاريخ التأليف.

٢- ذكر المحقق أن كتاب «عقود الجمان» لم يذكره أحدٌ ممن ترجم للزركشي[٦]!، والحق والحق إن هذا الكلام غلطٌ محضٌ؛ فقد نص على ذكره عددٌ كبيرٌ ممن ترجم له[٧].

٣- ذكر المحقق أننا قد وصلتنا من الكتاب ثلاث نسخ؛ وقال في ص٢٣: "النسخة الأولى: رمزها «ص» بخط المؤلف، الذي وصف بأنه «ضعيفٌ» جدا، صعبٌ، قل من يحسن استخراجه. وهذه النسخة تحتفظ بها مكتبة الفاتح الملحقة بالمكتبة السليمانية بإستانبول، تحت رقم ٤٤٣٤". ولم يفصح المحقق عن ماهية هذه النسخة التي بخط المؤلف؛ أهي مسودة، أم مبيضة؟ أهي الإبرازة الأولى للكتاب، أم الثانية؟ أم غير ذلك؟! وهذا أمرٌ عجيبٌ مستهجنٌ.

٤- وبعدما ذكر المحقق - رحمه الله - النسخة الثانية من الكتاب التي رمزها «م»، قال: "وللكتاب نسخة ثالثة هي نسخة المتحف العراقي ببغداد، ولا سبيل إليها في ظل الوضع الراهن، هذا إذا سلمت من عوادي الزمن"[٨].

وإن هذا الكلام خطيرٌ جدا؛ إذ يستحسن من المحقق أن يرجع إلى كل نسخ الكتاب الذي يريد تحقيقه، وأن يصف هذه النسخ، وأن يحاول ما وسعه التوصل إليها؛ فما بالك إذا كانت هذه النسخة التي أغفلها المحقق هي مبيضة المؤلف، أو أنها إبرازة أخرى ثانية للكتاب، أو لعلها نسخة منقولة عن مبيضة المؤلف، أو نسخة مقروءة على المؤلف؟!

١- تحقيق: يحيى بن صالح بن إبراهيم الطويان وحمد بن عبد الله مخلف، رسالتا دكتوراه غير منشورتين، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣١-١٤٣٤هـ/ ٢٠١٠-٢٠١٣م.

٢- دراسة وتحقيق: مجموعة من الباحثين، هي رسائل علمية (ماجستير ودكتوراه) غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤٣٣-١٤٣٨هـ.

٣- تحقيق: عبد العاطي محيي الشرقاوي، القاهرة، دار علم لإحياء التراث، ط١، ٢٠١٧م.

٤- انظر مصنفاته في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢٠-٣٨.

٥- ذكر في آخر المجلد الأول: "تم المجلد الأول من الذيل على ابن خلكان على يد مؤلفه العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني محمد بن عبد الله الزركشي". عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢١١/ب.

٦- الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٢٢ (مقدمة التحقيق).

٧- العيني: عقد الجمان (مخط. أحمد الثالث)، ج١٩، ص٤٤٨؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ج١، ص٤٤٧؛ حاجي خليفة: كشف الظنون، ج٧، ص٥٦٨؛ البغدادي: هدية العارفين، ج٢، ص١٧٥؛ كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج٦، ص٥٤؛ خير الدين الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٦١.

٨- الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٢٢-٣١ (مقدمة التحقيق).

والحق أن المحقق - رحمه الله - لم يكلف نفسه عناء التثبت من فهارس المخطوطات العراقية ليعرف أن هذه النسخة التي قال بأنها نسخة ثالثة للكتاب هي نسخة مصورة عن مسودة المؤلف التي توجد بمكتبة الفاتح، تحتفظ بها مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، تحت رقم ٢٥٨/ مصورة، وهي نسخة ناقصة تقع في ٣٠٠ ورقة[١]، ومن المعلوم أن كتاب «عقود الجمان» ليس له في مكتبات العالم سوى نسختين خطيتين، إحداهما المسودة بخط المؤلف، وقد استطاع الباحث أن يقف على عددٍ من النسخ المصورة عن هاتين النسختين، وهي:

- نسخة مصورة عن مسودة المؤلف التي توجد بمكتبة الفاتح، يحتفظ بها معهد إحياء المخطوطات العربية في القاهرة، تحت رقم ٣٣٨/تاريخ.
- نسخة مصورة عن مسودة المؤلف التي توجد بمكتبة الفاتح، يحتفظ بها معهد إحياء المخطوطات العربية في القاهرة، تحت رقم ف/٩١٠.
- نسخة مصورة عن مسودة المؤلف التي توجد بمكتبة الفاتح، تحتفظ بها مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، تحت رقم PJ7521Z37U.
- نسخة ميكروفيلمية عن مسودة المؤلف التي توجد بمكتبة الفاتح، يحتفظ بها مركز الوثائق في الجامعة الأردنية بعمان، تحت رقم ١٨٤٣.
- نسخة ميكروفيلمية عن مسودة المؤلف التي توجد بمكتبة الفاتح، تحتفظ بها مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، تحت رقم ٢٠٢.
- نسخة مصورة عن النسخة الثانية التي تحتفظ بها مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، يحتفظ بها معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، تحت رقم ١١٤١/تاريخ.
- نسخة مصورة عن النسخة الثانية التي تحتفظ بها مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، تحتفظ بها مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحت رقم ٣٩٠٠.
- نسخة مصورة عن النسخة الثانية التي تحتفظ بها مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، تحتفظ بها مكتبة جامعة الكويت، تحت رقم ٥٧٧.

أما عن دراسة الشكل المادي للنسخ الخطية فلم يفعله المحقق قط؛ فقد اتفق المستشرقون والباحثون على وصف المخطوط وفق علم «الكوديكولوجيا» (Codicolgie) أي دراسة الشكل المادي للمخطوطات، وهو علم دراسة كل أثر لاً يرتبط بالنص الأساسي للكتاب الذي كتبه المؤلف، أي أنه يعنى بدراسة العناصر المادية للكتابً المخطوط متمثلة في: الورق، الحبر، التذاهيب، التجليد، وأيضًا حجم الكراسة والترقيم والتعقيبات، وكل ما دون على صفحة الغلاف (الظهرية) من سماعاتٍ وقراءاتٍ وإجازاتٍ ومناولاتٍ ومقابلاتٍ وبلاغاتٍ ومعارضاتٍ ومطالعاتٍ وتملكاتٍ وتقييداتٍ ووقفياتٍ وما يسجل في آخر الكتاب فيما يعرف بـ«الكولوفون» (Colophon) (قيد الفراغ من كتابة النسخة): من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ومكانه والنسخة المنقولة عنها، وكذلك معرفة المصدر الذي جاءت منه النسخة والجهة التي آلت إليها، وما على النسخة من أختامٍ وما شابه ذلك، وهو ما أطلق عليه الأوروبيون اسم «خوارج الكتاب» (Ex-Libris)[٢].

فلقد اكتفى المحقق بأن قال عند حديثه عن مسودة المؤلف: "يتكون الكتاب من جزءين، مجموع أوراقهما ٣٦٢ ورقة، وبعدها ورقتان ليستا من أصل الكتاب، في كل ورقةٍ بيتان من الشعر، وهي من إضافات بعض متملكي الكتاب"[٣].

وقال عن النسخة الثانية: "نسخةٌ تامةٌ في الظاهر، غير أنها خاليةٌ من ديباجة المؤلف، وتنتهي كما تنتهي في نسخة الأصل... وفيها نقصٌ كثيرٌ في أثناء الترجمات، فكثيرٌ من الإضافاتٍ المتأخرة على أوراقٍ طيارةٍ، أهملها الناسخ... تقع النسخة في ٣٣٣ ورقةٍ، والصفحات فيها مجدولة

١- عبد الله الجبوري: فهرس المخطوطات المصورة المحفوظة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، مجلة المورد، مج٦، ع٢، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ص٢٥٨؛ معجم المخطوطات العراقية، ج١١، ص١٨٥.

٢- أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط، ج١، ص٢.

٣- الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٢٣، ٢٥ (مقدمة التحقيق).

وضمن إطار؛ كتبت بخط نسخي... في كل صفحةٍ ٢١ سطرًا، وقد تكون الصفحة مقسمةً إلى ثلاثة جداولَ بخط طولي، وقد لا نجد تلك الخطوط في بعض الصفحات"[١].

ويجب أن يأتي الوصف الكوديكولوجي للنسخ الخطية على هذا النحو:

أولا النسخة الأم: ولا بد أن تذكر على هذا النحو لأنها نسخة المؤلف مسودةً كانت أم مبيضة، وينبغي أن يشار إليها بأنها مسودة المؤلف. وتقع في مجلدين ضما ٣٦٢ ورقةٍ، وبعدها ورقتان ليستا من أصل الكتاب، مقاسها ١٨.٥ × ١٣.٥سم، في كل صفحةٍ ٢٠ سطرًا تقريبًا، وفي كل سطرٍ نحو ١١ كلمة. جاء على طرة الورقة الأولى منها تعليقاتٌ: "كتب محمود بن أحمد بن شمسٍ الشافعي القادري، غفر الله له ولمالك هذا الكتاب ولوالديه ولمن طالع فيه، ولكل المسلمين أجمعين، آمين، بتاريخ الخامس من جمادى الأولى سنة أربعٍ وستين وثمانمئة، بعد أن طالع هذا الكتاب". وقد ظهرت المقدمة التي كتبها المؤلف مخرومةً في بدايتها لسقوط أوراق من أول النسخة، علاوة على كثيرٍ من الطمس، والشطب، والإحالات، والحواشي، والإلحاقات والتعليقات التي أثبتها المؤلف طولا وعرضًا، ونبه على ذلك بإشارة الإلحاق المعروفة، زيادة على تراجم جديدةٍ عثر عليها المؤلف بعد انتهائه من تأليف كتابه، فحشرها في الحواشي؛ كما في ترجمة أبي سعدٍ ابن السمعاني[٢] (ق١٧٦/ب)، وفي الصفحة التي تقابلها أثبت ترجمة عبد العزيز بن إبراهيم بن علي بن أبي حرب الموصلي[٣]، وأورد في حرف الحاء - ق٨٨/أ - ترجمة العماد المحلي[٤]، وحشرها في الحاشية بخط دقيق؛ لأنه لم يجد لها مكانًا، وبسبب بدئه في ترجمة عرقلة الكلبي[٥] أولا، ثم أكمل الإضافة الجديدة حسام بن عز بن محمود بن ضرغام[٦]، في حاشية الصفحة التالية على وفق ترتيب الكتاب.

ولأن التراجم الجديدة تلك زادت وتضخمت، ولم يمكنه أن يلحقها بالحواشي، فقد لجأ إلى كتابتها في أوراق صغيرةٍ (جزازات) ألصقها بنفسه في مواضعها - وإن لم يكن ترتيبها دقيقا - بعد إطلاعه على مصادر أخرى وقف عليها فيما بعد، كما في ترجمتي النفيس القطرسي[٧]، وصلاح الدين الإربلي[٨]، اللتين صنع لهما جزازتين ألصقهما بين الورقتين ٢٣ و٢٤. وقد تغير نوع الورق في نهاية مسودة المؤلف، وتحديدًا من الورقة ٣٤٦، ليكون مائلا إلى الحمرة. ولم يكتب المؤلف خاتمة لكتابه، ولكن آخر الكتاب عليه قراءة فيها: "الحمد لله شكرًا لأنعمه. أنهاه مطالعة واستفادة، داعيًا لمالكه، ومترحما على مؤلفه علامة الزمان بدر الدين محمد، سقى الله تربته، فوالله لقد جاد وأجاد، فشكر الله صنيعته إلى يوم المعاد، وحرس مالكه صاحبنا وشيخنا شيخ الأنام العلامة محب الدين محمد، ولد المشار إليه أعلاه؛ قال ذلك وكتب علي بن أحمد بن محمد المارديني، الشهير بابن الأعمى، نزيل الديار المصرية، في ليلةٍ يسفر صباحها عن الثلاثاء، العاشر من جمادى الثانية، من شهور سنة سبعٍ وتسعمئة. وحسبنا الله ونعم الوكيل".

ثانيًا النسخة الثانية: وتقع في مجلدين ضما ٣٣٣ ورقة، مقاسها ٢٠ × ١٤.٥سم، في كل صفحةٍ ٢١ سطرًا تقريبًا، ويحوي كل سطرٍ نحو ١١ كلمةٍ، وهي بخط نسخٍ دقيق، مؤطرةٍ بخطوطٍ مجدولةٍ للتزيين. نسخ المجلد الأولَ - الذي ينتهي بورقة ١٦٦/أ - علىَ يد الظَّهير بن محمد بن إبراهيم السريحي الحلبي الحنفي، في يوم الأربعاء من شهر شوال سنة ٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م، في حين نسخ المجلد الثاني - الذي ينتهي بورقة ٣٣٢/ب - في ليلة الأربعاء لثلاثٍ خلون من شهر

١- الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٢٨-٢٩ (مقدمة التحقيق).

٢- الترجمة ٢٢٢ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٦٣٧.

٣- الترجمة ٢٢٥ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٦٤٠.

٤- الترجمة ١٠٦ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٣٦٩.

٥- الترجمة ١٠٧ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٣٧٠.

٦- الترجمة ١٠٨ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٣٧٥.

٧- الترجمة ٢٣ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١٥٦.

٨- الترجمة ٢٤ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١٥٨.

رجب من السنة التالية، ولكن شطب اسم الناسخ في الموضعين كليهما، ووضع مكانه اسمٌ جديدٌ هو رمضان الفيومي الشافعي، وفيه تاريخ النسخ سنة ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م.

وقام الناسخ بإحاطة عنوان الكتاب في وسط مثلثٍ رأسه إلى الأسفل، وهو ما يسمى بـ«الحردلة»، ونصه: "كتاب «عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان» للشيخ الزركشي، نفعنا الله ببركاته والمسلمين، آمين، آمين". وفي الجهة اليسرى بإزاء العنوان ما نصه[١]:

"لمحمد بن محمد القفصي:

[من المتقارب]

سقى قبة الشافعي الإمام ... من الأعين الكوثر الجاريه

له قبة تحتها سيدٌ ... وبحرٌ له فوقها جاريه

قلت: يعني بذلك صورة السفينة التي عملت من الرصاص على قبة الضريح، وأحسن من هذا ما أنشدنيه أثير الدين أبو حيان[٢]، قال: أنشدني لنفسه محمد بن سعيدٍ بن حمادٍ البوصيري[٣]:

[من الطويل]

بقبة الشافعي سفينة رست ... من بناءٍ محكمٍ فوق جلمود

ومذ غاض طوفان العلوم بموته استوى ... الفلك من ذاك الضريح على الجودي[٤]

وتحت المثلث مستطيلٌ صغيرٌ كتب بداخله: قال الصفدي في المجلد الأول من تاريخه الكبير المسمى بـ«الوافي بالوفيات»(٥) في ترجمة الصاحب محمد بن محمد بن علي ابن الوزير بهاء الدين بن حنا: وهو الذي اشترى الآثار النبوية بسبعين ألف درهم، وجعلها في مكانه بالمعشوق، وهو المكان المنسوب إليه بالديار المصرية، وقد زرت هذه الآثار في مكانها ورأيتها. وهي قطعة من العنزة، ومرودٌ، ومخصفٌ، وملقط، وقطعة من قصعة، وكحلت ناظري برؤيتها، وقلت أنا:

[من الطويل]

أكرم بآثار النبي محمدٍ ... من زارها استوفى السعود مزاره

يا عين دونك فالحظي وتمتعي ... إن لم تريه فهذه آثاره

وجاء في الحاشية اليسرى هذان البيتان[٦]:

[من الكامل]

يا عين إن بعد الحبيب وداره ... ونأت مرابعه وشط مزاره

فلقد ظفرت من الزمان بطائلٍ ... إن لم تريه فهذه آثاره

وفوق هذا المثلث عبارة: "من الأرب اللطيف، بعبده نظيف"، إلى جانبها تعليقٌ هو: "من كتب التواريخ نمرة ٤٦٩، ٤٥٩"، مذيلة بإمضاءٍ مؤرخ بسنة ٧٧١هـ. ومنها طرة صغيرة فيها: "ما شاء الله، لا قوة إلا بالله". وأخرى أكبر، فيها: "من تملكات الحاج مصطفى صدقي غفر له".

هكذا يكون الوصف الكوديكولوجي للنسخ الخطية، أما ما فعله الأستاذ إبراهيم صالح -

---

١- النص ذكره الصفدي: الوافي بالوفيات، ج١، ص١٧٧.

٢- الترجمة ٤١٧ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١٠٦٠.

٣- الترجمة ٣٦٧ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٩٤١.

٤- ديوان البوصيري، ص٢٣١.

٥- الوافي بالوفيات، ج١، ص٢١٨؛ وأعاده في كتابه: أعيان العصر، ج٥، ص١١٣.

٦- البيتان لجلال الدين أبي المعالي محمد بن أحمد بن سليمان بن يعقوب الأنصاري الخزرجي المعروف بابن خطيب داريا (ت ٨١١هـ/ ١٤٠٧م). ابن أبي حجلة: فتح المتعال، ص١٥١.

رحمه الله - فلا يعد دراسةً للشكل المادي للنسخ الخطية مطلقًا؛ فقد خلط كلامه عن النسخ الخطية من حيث دراستها الوصفية، بكلامه عما وقع فيه المؤلف من أخطاء، بعرضه لمادة الكتاب ومحتواه، بحديثه عن منهجه في سرد تراجم الكتاب، وفي عمله هذا خلط شنيعٌ.

هـ- منهج التحقيق:

سكت المحقق عن منهج تحقيق الكتاب مكتفيًا بقوله: "يعلم الله كم كانت معاناتي في حل مشاكل الكتاب، بسبب خطه من ناحيةٍ، وبسبب تلك الإضافات والاستدراكات في الحواشي وعلى الأوراق الطيارة التي قد لا يحدد أماكنها بإشارةٍ أو رمز، وبسبب ذلك التداخل والاختلاط في الأوراق تقديمًا وتأخرًا. لكن إعانة الله جل اسمه كانت تلازمني وتسدد خطاي، وتلهمني الصبر"[١]. الصبر"[١]. إن ما قاله المحقق - رحمه الله - لا يمكننا أن نسميه منهجًا بأي حال من الأحوال، ولا يمكننا أيضًا أن نطلق عليه معنى الإجراءات المنهجية في الخطوات التي اتبعها لإخراج النص.

لقد اتبع المحقق منهجية (النص المختار)؛ أي صناعة نسخةٍ من مجموع النسختين المعتمدتين، مع أن لديه أصلا متمثلا في النسخة (ص) النسخة الأم (مسودة المؤلف)، ولكنه أضاف إليها (في المتن) ما وجده في النسخة الثانية (م)، وما أضافه إليهما من المصادر (في المتن) أيضًا، فصنع من هذا كله (نصا مختارًا) مما جاء فيه جميعًا، أو صنع (توليفة) جديدة تخالف ما كتبه المؤلف بخطه! ولم يكتف المحقق - رحمه الله - بذلك فحسب؛ بل عمد إلى تشويهٍ بنية الكتاب وترتيبه على هواه مدعيًا أن "هناك أوراقا ألحقت فيما بعد، وأعطيت أرقامًا مكررة، فيها تراجم ملحقة، وبعضها في غير أماكنها، وقد يشير أحيانًا إلى ذلك فيقول: ينقل إلى آخر حرف الميم؛ وقد يضع حرف «م» بمعنى «مقدم» وقد لا يفعل"[٢]. وهذا الكلام الذي يدعيه المحقق ولا يذكر له حجة فيستقيم بها كلامه، فإن الأوراق التي ألحقت بالكتاب إنما هي طياراتٌ وجزازاتٌ، وهذا أمرٌ معتادٌ جدا مع النسخ الخطية التي وصلت إلينا في صورة نسخ مسودةٍ.

وأما ادعاؤه أن هذه الأوراق الملحقة قد أعطيت أرقامًا مكررة، فإن هذا الترقيم الذي في النسخة المسودة ليس من المؤلف؛ إنما هو من مفهرسي مكتبة الفاتح؛ إذ يتشابه الخط الذي في طرة الورقة التي تسبق الورقة الأولى التي جاء فيها: "عقود الجمان على وفيات الأعيان للزركشي تمام محصله ذيلٌ على التاريخ المذكور، وقف جلبي زاده"، وأما عن قوله أن المؤلف كان يشير إلى أنه يريد نقل تراجمه بقوله: ينقل إلى آخر حرف كذا، فلم يفعلها الزركشي غير مرةٍ واحدةٍ، وهي في ترجمة الملك الأشرف موسى[٣]، إذ وقعت هذه الترجمة في حرف العين عقب ترجمة الملك المعظم عيسى[٤]، وكتب فوق عنوان هذه الترجمة: "تنقل هذه الترجمة لآخر باب الميم"[٥]. وأما قوله أن الزركشي كان يضع حرف «م» بمعنى «مقدم»، فإن أغلب الظن عندي أن المحقق إما أنه يتقول على الزركشي، أو أنه لم يحسن قراءة حرف الخاء (خ) الذي ورد في التراجم[٦]، وهو إشارةٌ إلى أن هذه الترجمة قد وقعت في كتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان، مع أن النقطة التي فوق شرطة الخاء مثل نواة التمرة، ولا أدري من أين جاء المحقق بهذه الميم؛ فقد انتبه ناسخ المسودة

١- الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٣٦ (مقدمة التحقيق).

٢- الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٢٦ (مقدمة التحقيق).

٣- الترجمة ٤٤٣ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١١٠٩.

٤- الترجمة ٢٨٩ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٧٨٨.

٥- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج٢، ق٢٣٣/أ-A.

٦- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٣/أ (في ترجمة أبي إسحاق الغزي)، ق٨/ب (في ترجمتي نفطوية والصابئ)، ق٩/ب (في ترجمتي الحصري القيرواني وابن خفاجة)، ق٣٨/أ (في ترجمة ابن عبد ربه)، ق٣٩ (في تراجم بديع الزمان الهمذاني وابن فارس وابن طباطبا)، ق٤٠/أ (في ترجمة ابن زيدون)، ق٤١ (في ترجمتي ابن الخياط الدمشقي والمنازي)، ق٤٣/أ (في ترجمة ابن الخازن)، ق٤٤/ب (في ترجمة ناصح الدين الأرجاني). وهذه التراجم وغيرها قد وردت فعلا في كتاب «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لابن خلكان.

(نسخة عارف حكمت) إلى هذا الأمر في كثيرٍ من الأحيان، فعدل عنها إلى قوله: "مذكور"[1]، وقوله: "مذكورٌ في الوفيات"[2]، وقوله أيضًا: "ذكره ابن خلكان"[3].

كذلك زعم المحقق أن الكتاب قد "سقط من يد قارئ، أو من مكان مرتفع، فانفصلت بعض الأوراق، ثم أعيدت إلى غير أماكنها الطبيعية"[4]، وهذا القَول لا مسوغ له إطلاقا؛ فهذا الترتيب الذي أراده المحقق لا يقوم فيه على حجةٍ سوى أنه أراد إعادة ترتيب تراجم على هواه، وليس كما أراد الزركشي لكتابه، في حين أن الزركشي نفسه لم يخالف في صنعه هذا أحدًا ممن سبقوه كابن خلكان، ولا المصدر الذي ينقل الزركشي منه مباشرة وهو ابن شاكر الكتبي.

ثانيًا: نقد تحقيق النص وتقويمه:

يهدف فن تحقيق النصوص إلى تقديم نص مطابق لما كتبه المؤلف، وارتضاه لنفسه، وتوثيقه نسبةً ومادة، والعناية بضبطه وتوضيح دلالاته التي قصدها المؤلف؛ إذ تعد قراءة النص، ومعالجته، والتعليق عليه، هي صلب مفهوم تحقيق النصوص التراثية. وفيما يلي مجموعةٌ من الملاحظات على نشرة الأستاذ إبراهيم صالح للنص، تستهدف الإسهام في تقويمه:

أولا: إن من ضرورات التحقيق العلمي تنظيم مادة النص؛ فإن المؤلفين في عصر المخطوطات لم يعتنوا في الغالب الأعم، ومنهم الزركشي، بتنظيم مادة النص كما هو متعارفٌ عليه في عصرنا من حيث بداية الفقرات، ووضع النقط عند انتهاء الكلام، والفواصل التي تظهرها وتميزها؛ بل يسردون الكلام سردًا، ويوردونه متتاليًا، مما يتعين مع هذه الحالة إعادة تنظيم المادة، بما يفيد فهم النص فهمًا جيدًا، ويوضح معانيه، ويظهر النقول والتعقباتٍ بصورةٍ واضحةٍ، وذلك عن طريق تقسيمه إلى فقراتٍ وجمل. ومن المعلوم أن أكثر الأمور أهميةً في تنظيم النص: تعيين بداية الفقرة ونهايتها؛ حيث أن ذلك يقدم انطباعًا بأن المادة التي تتضمنها تكون وحدة مستقلة ذات فكرةٍ واحدةٍ ومرتبطةٍ بالسياق العام لمجموع النص؛ فمما لا شك فيه أن كل عنصر من عناصر الترجمة يكون وحدة مستقلة. وقد لاحظت أن الأستاذ إبراهيم صالح لم يصنع في هذا الأمر شيئًا، فجاء النص عنده - ضمن الترجمة الواحدة - متتاليًا ليس فيه أدنى تفصيلٍ، وهو أمرٌ معيبٌ في تحقيق النصوص ونشرها.

ثانيًا: خلت نشرة الأستاذ إبراهيم صالح من تقييد النص وضبطه بالشكل، لا سيما ما يشتبه من الألفاظ، وأسماء الناس وكناهم وأنسابهم وألقابهم، وأسماء البلدان والمواضع، وما هو حري بالتقييد من اللغة؛ فمن المعلوم أن: "أشد التصحيف ما يقع في الأسماء؛ لأنه شيءٌ لا يدخله القياس، ولا قبله شيءٌ يدل عليه ولا بعده"[5]، فهذه منقصةٌ عظيمةٌ وقعت في هذه النشرة.

ثالثًا: كثيرٌ من فروق النسخ هي من خصائص نسخة مكتبة عارف حكمت، وكان يكفي الإشارة إليها في الوصف المادي للنسختين الخطيتين في مقدمة التحقيق، وعدم إثقال الهوامش بها؛ خاصة وأن النسخة المعتمدة في التحقيق هي مسودة المؤلف. ومن المعروف في بدائه فن التحقيق أن النسخة التي كتبها المؤلف بخطه تثبت كما هي، ودائمًا في حالة وصول نسخة المؤلف إلينا يجب إثباتها كما هي، حتى لو تخللتها أخطاءٌ إملائية أو نحوية أو في الرسم، ويثبت الصواب في الهامش؛ لأنها دليلٌ على ثقافة المؤلف، وتعبيرًا عن عصره[6]، ولكن يشار إلى ما يظنه المحقق صوابًا في الهوامش؛ إذ يتفق الباحثون على ضرورة المحافظة على النص القديم كما

١- عقود الجمان (مخط. عارف حكمت)، ج١، ق٦/أ، ٧/أ، ٩/أ، ١٠/أ، ١٨/أ، ٣٥/أ، ٣٩/ب، ٤٠/ب، ٤٢/أ، ٩٣/أ، ١٣٠/ب، ١٣٥/ب، ١٣٧/أ، ١٣٨/ب، ١٥٦/أ.

٢- عقود الجمان (مخط. عارف حكمت)، ج١، ق٣٩/ب، ٤٠.

٣- عقود الجمان (مخط. عارف حكمت)، ج١، ق٤٦/أ.

٤- الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٢٣ (مقدمة التحقيق).

٥- عبد الغني الأزدي: المؤتلف والمختلف، ج١، ص٤٩.

٦- أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط، ج٢، ص٥٥٠.

وصلنا؛ فليست الغاية من التحقيق تحسين أسلوب المؤلف أو تصحيح أخطائه وأخطاء عصره، والغاية - كما ذكرنا - عرض الكتاب كما أراده مؤلفه، ثم خدمة النص بشرح غوامضه والتعريف به وتخريجه[١].

فإن توفر نسخة المؤلف يجعلنا لا نرى أية فائدةٍ من إثبات اختلافات النسخ أو إثبات ما تختلف به نسخة المؤلف عن غيرها؛ وذلك لأن مثل هذه الاختلافات إنما يذكرها المحقق لغرض مهم وهو المحافظة على ما وصل إليه من النسخ التي يعمل فيها، وإن هو إلا مجتهدٌ يثبت في المتنِ ما يراه مستقيمًا يعطي لكتابه الغرض المنشود، ومن هنا كان إثبات الفروق في النسخ في نصوص ضاعت منها نسخة المؤلف وسيلة لتقويم ما بقي من النسخ الأخرى، واختيارِ أقرب ألفاظٍ يرى المحقق أنها من المؤلف، أما نحن فبين أيدينا نسخة بخط المؤلف، فهل ثمة فائدة من شحن الكتاب بهوامش كثيرةٍ؟! وليت شعري ما كانت الهوامش غاية تنشد لذاتها، وهل ثم أمرٌ أثقل على القارئ من أن ينقل بصره بين آنٍ وآخر إلى الهامش ليقرأ كيف كتب الناسخ هذه الكلمة أو تلك، وكيف قرأ هذه العبارة؟!

رابعًا: وقع سقطٌ في هذه النشرة ليس بالقليل ينم عن سوء المقابلة بالأصل الذي انتسخ منه، تراوح بين كلماتٍ وجملٍ وأسطرٍ وفقراتٍ وتراجم، ومع أن النسخة بخط مؤلفها، وخطه واضحٌ لا لبس فيه، إلا أن المحققَ - رحمه الله - لم يستطع قراءة الكثير من النص، فوضع نقاطا علامة على الحذف، وسبب ذلك - بغير شك - ضعف قدرة المحقق على القراءة، وقلة المعرفة بهذا الفن الذي تصدى له، فاستعصت عليه واضحات الأمور، واتضح ذلك من أول النص، وسوف أقدم ملاحظاتي على التراجم المئة الأولى من الجزء الأول فقط من النشرة مشيرًا إلى الصفحة والسطر الذي ورد فيها، وأحصر ما أثبته المحقق بين قوسين، ثم أدون ما أراه صحيحًا وأدعمه بالأدلة عند الضرورة، وهو ما يلي:

١- جاء عنده فيما تبقى من ديباجة المؤلف: ص٥٢ س٦:

«وأثبت فيه ما نقلته من أمالي المشايخ **الأعيان**، وتناولته من نتف المجالس عند مساجلة سحائب الأذهان، **واستملحته عندما** [...] در المنظوم والمنثور، **ونقيته** من آفات المرقوم والمأثور، من رسائل الأوائل، ووسائل [الأواخر]، دستورًا أستريح إليه عند المشكلة **وأراه** [...] إذا أعوزني شيءٌ من العمل [...] مضى **حتى السلاف** [...] ظفرت به [...]».

والنص الصحيح فيها: «وأثبت فيه ما جمعته من أمالي المشايخ **والأعيان**، وتناولته من نتف المجالس عند مساجلة سحائب الأذهان، **وانتهلته** عند **مأمن** المنظوم والمنثور، **وتعقبته فيما كان من آفات** المرقوم والمأثور، من رسائل الأوائل، ووسائل [الأواخر]، دستورًا أستريح إليه عند المشكلة، وأراجعه إذا أعوزني شيءٌ من **العمل عليه عند المشغلة**، مضى **من الرجوع إليه عند المسألة**، ظفرت به **عند المقابلة**»[٢]، فتأمل التصحيف والتحريف وسوء القراءة والسقط!

٢- ص٦٨، سقطت من آخر الترجمة العبارة التالية: «قلت: قد ذكره ابن خلكان، وقال: هو قاضي السلامية[٣]، مات سنة عشرٍ وستمئة»[٤].

٣- ص٧٩، س٢: «إبراهيم بنِ عبد الرحيم بن علي بن إسحاق بن علي بن شيث القرشي الأموي»[٥]، والصحيح: «**الأمير كمال الدين** إبراهيم بن عبد الرحيم بن علي بن إسحاق بن علي بن شيث، **أبو إسحاق**، القرشي الأموي»[٦].

٤- ص٨٩، س٩: «وكان صالحا **كبير المقدار**»، والصواب فيها: «وكان صالحاً، **خيراً، كبير**

١- رمضان عبد التواب: مناهج تحقيق التراث، ص٣١، ١٦٢.

٢- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢/ب.

٣- الترجمة ٢ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٩٤.

٤- عقود الجمان (مخط. عارف حكمت)، ج١، ق٦/أ.

٥- الترجمة ٨ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١٠٥.

٦- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق١٠/أ.

القدر، مقصوداً للتبرك»[1].

٥- سقطت من ترجمة ابن سهل الإسرائيلي[2] هذه العبارة بأكملها: «قلت: هذا إبراهيم بن سهل الإسرائيلي واحدٌ، ذكرهم الشيخ اثنان؛ اشتبه عليه - رحمه الله - غرق في البحر سنة تسعٍ وخمسين وستمئة، وديوانه عندي يشهد بما قلته»[3].

٦- ص٩٣، س١١: «قال الشيخ أثير الدين أبو حيان: أخبرنا قاضي الجماعة، قال: نظم الهيثم قصيدة يمدح بها المتوكل على الله محمد بن يوسف بن هود ملك الأندلس، وكانت أعلامه سوداً، لأنه كان بايع للخليفة ببغداد، فوقف إبراهيم بن سهل»، والصواب: «قال الشيخ أثير الدين أبو حيان: أخبرني قاضي الجماعة **أبو بكرٍ محمد بن أبي نصرٍ بن علي الأنصاري الإشبيلي**، قال: **ولما** نظم الهيثم قصيدة يمدح المتوكل على الله محمد بن يوسف بن هود - ملك الأندلس - وكانت أعلامه سوداً؛ لأنه كان بايع الخليفة ببغداد، **وقدم عليه من بغداد بالتولية والنيابة، ولا يعلم أن أحداً قط بايع بالأندلس لعباسي منذ افتتحت وإلى اليوم**، فوقف إبراهيم بن سهل»[4]، فتأمل كل هذا السقط.

٧- ص١١٨، س٣: «الشاعر البصري»، والصحيح: «الشاعر **ابن الشاعر** البصري».

٨- أسقط المحقق قصيدة طويلة من ٢٤ بيتًا وردت في آخر ترجمة ظهير الدين البارزي[5]، ولم يثبتها في أي مكانٍ، وهي في النسختين كلتيهما[6]، ومطلعها:

[من الطويل]

يـا مـن أطـال بالجفـاء عقـوبتي ... ولـيس إلا فـرط حـبي وذلـتي

٩- سقطت من ترجمة إبراهيم القيراطي[7] هذه العبارة بأكملها: «نقلت من «نظم الجمان» للمؤلف - رحمه الله - وقيراط: بلدة من الشرقية، مولده سنة ست وعشرين وسبعمئة، وتوفي بمكة المشرفة في ليلة الجمعة من شهر ربيع الآخر، سنة إحدى وثمانين وسبعمئة»[8].

١٠- ص١٤٠، س٧: «فحمل إلى الرها، **فمات ببلادٍ حولها**»، والصواب: «فحمل إلى الرها، **ومات بها**»[9].

١١- ص١٤١، س٥: «خطيب الشام، وبقية الأعلام»، والصحيح فيها: «خطيب الشام، وبقية **العلماء** الأعلام»[10].

١٢- سقطت من ترجمة ابن نفاذة[11] هذه العبارة بأكملها: «مدح القاضي الفاضل، والصاحب والصاحب صفي الدين ابن القابض، والقاضي ابن الشهرزوري[12]، ومحيي الدين ابن الزكي»[13].

١٣- ص١٦٧، س٨: «ودفن يوم الاثنين بقرافة سارية [...] وهو في عشر الثمانين»، وصوابه:

١- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق١٠/ب.

٢- الترجمة ١١ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١١٤.

٣- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق١٢/أ.

٤- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق١٢/أ.

٥- الترجمة ٢٠ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١٤٨.

٦- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢٢/أ، (مخط. عارف حكمت)، ج١، ق٢١/ب، ٢٢/أ.

٧- الترجمة ٢١ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١٥٤.

٨- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢٣/ب.

٩- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢٣/ب-A.

١٠- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢٤/أ.

١١- الترجمة ٣٥ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١٨١.

١٢- الترجمة ٣٣٢ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٨٦٥.

١٣- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٣٠/ب.

«ودفن يوم الاثنين بقرافة سارية، **بمقبرة جماعتهم**، وهو في عشر الثمانين»[١].

١٤- سقطت من ترجمة ابن الخياط الدمشقي[٢] هذه العبارة: «وهو مذكورٌ في الوفيات مع تاريخ وفاته، قال: توفي بدمشق في حادي عشر شهر رمضان سنة سبع عشرة وخمسمئة»[٣].

١٥- سقطت من ترجمة ناصح الدين الأرجاني[٤] هذه العبارات بأكملها لأنها مكتوبة بخط رديء لا يقرأ إلا بصعوبة[٥]: «وقفت على فصل من أن بهرام شاه[٦] الملك بعث به إلى القاضي الفاضل، وقد أخذ في شعر جماعة من الشعراء وتكلم على شعر كل واحدٍ بما يليق به مما قاله في حق الأرجاني، وأما شعر الأرجاني فهو ممدوحه صاحب أبي نواس الذي قال فيه[٧]:

[من مجزوء الوافر]

يزيـــدك وجهـــه حســـنًا إذا مـــا زدتـــه نظـــرا

شعرٌ أعجمي لصاحبه، لا يقوله إلا الأعجمي، ولا يشمئز منه إلا العربي، وقد أفاده طبعه إلى أن نظم نظم كلام العجم، وإن كان لفظه لفظ كلام العرب، فإن جل كلام قوله العرب مستويا بما يقوله العجم، وكلما نطق به ما شاكل نظمه ونطق به العجم تماشيا على ما يلائمه. أقول - وبالله التوفيق -: إن الأرجاني أتى في نظمه بلطيف معانٍ لم يدركها من نسبه إلى العجم، وهو من ذرية حسانٍ بن ثابت – مادحِ النبي ﷺ - من أفصح العرب، لكنه لما ولي القضاء بأرجان نسب إليها، وهي بلدة بخوزستان قريبة من شيراز والأهواز».

١٦- ص٢٣٢، س٥: «وبحلب على بهاء الدين بن شداد»، وصوابها: «**وأخذ** بحلب عن **القاضي** بهاء الدين ابن شداد[٨]».

١٧- ص٢٣٢، س١١: «وكان **قاضيًا** جائرًا **حمقًا**، ثم أقيم معه في القضاء»، والصواب فيه: «وكان **حاكمًا جائرًا، فاجرًا، ظالمًا، متعديًا، محمقًا، وأمره فراح إلى مصر**، ثم أقيم معه في القضاء»، فتأمل كل هذا السقط والتحريف!

١٨- سقطت أيضًا من ترجمة ابن خلكان هذه العبارة بأكملها: «ثم عزل بابن الصائغ، وبقي في يده الأمينية والنجيبية إلى أن مات».

١٩- ص٢٤٧، س٨: «ثم **نزل** ودرس بالشامية»، وصوابها: «ثم **ترك النيابة**، ودرس بالشامية».

٢٠- سقطت من ترجمة كمال الدين ابن الشريشي[٩] هذه العبارة والمقطوعة التي تليها: «فزار البدر المذكور ابن الشريشي، فلم يحفل به، فكتب:

[من السريع]

إن كمـــال الـــدين إذ زرتـــه أصـــلحه الله علـــى كـــل حـــال

وجـــدت حظـــي عنـــده ناقصًـــا فصـــح أن الـــنقص عنـــد الكمـــال[١٠]

١- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٣٢/أ.

٢- الترجمة ٤٩ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢١٥.

٣- عقود الجمان (مخط. عارف حكمت)، ج١، ق٤١/أ.

٤- الترجمة ٤٩ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢١٥.

٥- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٤٤/أ.

٦- الترجمة ٤٩ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢١٥.

٧- البيت من قصيدة من ٣٤ بيتا في ديوان أبي نواس (٦ج)، تحقيق: إيفالد فاغنر، بيروت - برلين، دار فرانز شتاينر بفيسبادن، ط١، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، ص٢٧-٢٩.

٨- الترجمة ٤٩٥ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص١١٩٠.

٩- الترجمة ٤٩ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢١٥.

١٠- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٤٨/ب.

٢١- جاء عنده في ترجمة ابن البققي[١]: ص٢٧٢، س٩:

«وسئل الشيخ فتح الدين ابن سيد الناس[٢] عنه، فقال: ذكر لي أن اسمه محمد بن محمد، وأن نسبته هذه إلى بققة: ضيعة من ضياع الحجاز، ولم يزد، ولا يعول عليه في معقول. نظر في مبادئ شيءٍ من المنطق على ابن واصل قاضي حماة، وله فيه [...]». والنص الصحيح فيها: «وسئل الشيخ فتح الدين ابن سيد الناس عنه، فقال: ذكر لي أن اسمه محمد بن محمد، وأن **نسبة البققي** هذه إلى بققة: ضيعة من ضياع الحجاز، ولم يزد، ولا يعول عليه **فيما يقول**، كانت **تظهر منه مساوئ في التشنيع على الدين**، نظر في مبادئ شيءٍ من المنطق على ابن واصل قاضي حماة وله فيه **أشعار كثيرة**». فتأمل هذا التحريف وسوء القراءة والسقط!

٢٢- سقطت أيضًا من ترجمة ابن مماتي[٣] هذه العبارة بأكملها: «وذكره ابن خلكان، وقال: وقال: أسلم مع جماعة».

٢٣- سقطت أيضًا من ترجمة ابن مماتي أربع مقطوعات، وهي[٤]:

[من السريع]

البحر كالغوث غدا سائحًا ... في الأرض بالفيض من الله نيل

في كسره بسط لرفق الورى ... مجربٌ قد صح منه العليل

ومن شعره:

[من البسيط]

أراكم كحباب الكأس منتظمًا ... فما أرى جمعكم إلا على قدح

وله:

[من البسيط]

ما صرت أجسر أن أبكي لفرقتهم ... لأنهم زعموا أن البكا فرج

ومن شعر والده الخطير:

[من السريع]

وأهيفٍ أحدث لي نحوه ... تعجبًا يعرب عن ظرفه

علامة التأنيث في لفظه ... وأحرف العلة في طرفه

خامسًا: أما التصحيف والتحريف في الأسماء والكنى والأنساب وغيرها، فلا يمكن إحالته على سببٍ من الأسباب، فقد كانت بالغة الكثرة حتى أفسدت النشرة كلها فسادًا لا يمكن إصلاحه أو تداركه، والقائم على تحقيق الكتاب - رحمه الله - كأنه لم يعن البتة بفن التراجم، ونذكر فيما يأتي بعض أمثلةٍ لها مئات النظائر في المجلدين الآخرين، ولكن نكتفي أيضًا بالتراجم المئة الأولى التي وردت في الجزء الأول من هذه النشرة، فمن ذلك:

١- ص٥١، س١١: «ثم لم يزل التنقل **نظرًا**، والتقلقل **بصرًا**، إلى أن **نفد** معظم المسودات والتعاليق»، والصواب فيها: «ثم لم يزل التنقل **يطرأ**، والتقلقل **يصرفني**، إلى أن **تعدى** معظم المسودات والتعاليق»[٥].

٢- ص٥٢، س٤: «وتأملت الأوضاع المتقدمة الحكمية»، والصواب فيها: «وتأملت الأوضاع المتقدمة الجلية».

١- الترجمة ٦٦ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢٨٤.

٢- الترجمة ٣٤١ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٨٨٩.

٣- الترجمة ٢٣٥ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢٣٥.

٤- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٤٨/ب.

٥- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢/ب.

٣- ص٧٦، س١٣: «واسودت الخيلان فيه أنابا»، ثم قال في الهامش: «كذا في (ص)»، وصوابه: «واسودت الخيلان فيه أثافيا»، وهي كذلك في ديوان ابن خفاجة أيضًا[١].

٤- ص٧٩، س٣: «كان من أعيان الناس **وأماثلهم**»، صوابه: «كان من أعيان الناس **وأجلهم**».

٥- ص٧٩، س٩: «وبقي بها مدة **سنين**»، والصحيح: «وبقي بها مدة **سنتين**».

٦- ص٨٤، س٥: «ومن **خراعه**»، وصوابه: «ومن **خرائمه**»، فما «خراعه» هذه؟!

٧- ص١١٢، س١: «وسمع في **حياة** ابن خليل»، صوابها: «وسمع في **صباه** ابن خليل».

٨- ص١١٤، س٤: «وجاء بهم إلى مكانٍ **يمدون فيه السماط**»، والصحيح: «وجاء بهم إلى مكانٍ **ممدودٍ فيه سماط**».

٩- ص١٣٣، س٢: «فاق على **نشو** زمانه»، والصواب فيها: «فاق على نشوز زمانه».

١٠- ص١٣٧، س٥: «وكان جده يقال له: **قطيرس**»، وصوابه: «وكان جده يقال له: **قطرس**».

١١- ص١٤٢، س١: «وكان له حلقة اشتغالٍ **غير** الغزالية»، والصواب:«وكان له حلقة اشتغالٍ **عند** الغزالية».

١٢- ص١٤٣، س١٣: «**ثح** قطاره»، والصحيح: «**مح** قطاره».

١٣- ص١٩٤، س٦، في ترجمة ابن طباطبا[٢]: «الشريف **الحسيني**» وصوابه: «الشريف **الحسني**»؛ فمن المعروف أن آل طباطبا من أولاد الحسن بن علي بن أبي طالب!

١٤- ص٢١٢، س١٧: «كالشمس **تمنعك اجتلاءك** وجهها»، وصوابها: «كالشمس **يمنعك اجتلاءً** وجهها»، وما في مسودة المؤلف أصوب؛ لأن الوجه مذكر!

١٥- ص٢١٥، س٩: «وبينه وبين ابن القيسراني مكاتباتٌ **وتنافس**»، وصوابها: «وبينه وبين ابن القيسراني مكاتباتٌ **ومناقضات**»، وهذا من عجيب التحريف!

١٦- ص٢١٦، س٢: «**مولدهِ** سنة»، وصوابها: «**ولدٍ** سنة».

١٧- ص٢٢١، ٩٢: «أن **رديفا**»، وصوابها: «أن **زريقا**».

١٨- ص٢١٧، س٣: «أنا من إذا هم الزمان بخفضه»، والصواب فيه: «أيا من إذا ما الدهر هم بخفضه»، ليت شعري، من أين جاء بكل هذا التحريف؟!

١٩- ص٢٢٥، س١، في ترجمة نجم الدين ابن صصرى[٣] ذكر في نسبه: «بن محمد بن **الحسن** بن أحمد بن بن محمد بن صصرى»، والصواب فيه: «**الحسين**».

٢٠- ص٢٣٠، س٦: «وحذار فتك **ضريبة**»، والصواب فيه: «وحذار فتك **صريمة**».

٢١- ص٢٣٢، س٣: «يوسف بن **محمود** الساوي»، والصواب فيه: «يوسف بن **محمد** الساوي».

٢٢- ص٢٣٥، س٧: «فروة **قرض**»، والصواب فيه: «فروة **قرظ**»، والقرظ: شجرٌ يدبغ به، يشبه شجر الجوز، لها سوقٌ غلاظ[٤].

٢٣- ص٢٤٤، س١: «ومن مصنفاته **الاقتفا**»، والصواب فيه: «ومن مصنفاته **المقتفى**».

٢٤- ص٢٤٧، س١، في ترجمة كمال الدين ابن الشريشي ذكر في نسبه: «عبد الله بن **سحمان** البكري»، والصواب فيه: «عبد الله بن **سجمان** البكري»، وهو كذلك في مصادر ترجمته[٥].

٢٥- ص٢٤٨، س٢: «**للركب** الشامي»، وصوابها: «**للمركب** الشامي».

٢٦- ص٢٦٩، س١١: «**فقالوا المالكية**»، وصوابها: «**فقال له المالكي**».

١- ديوان ابن خفاجة، ص٢٤٢.

٢- الترجمة ٤٦ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢١٠.

٣- الترجمة ٦٠ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٢٤٨.

٤- ابن منظور: لسان العرب، ج٧، ص٤٥٤؛ الزبيدي: تاج العروس، ج٢، ص٢٥٦ (مادة قرظ).

٥- البرزالي: المقتفي، ج٤، ص٣٣٦؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٥٣، ص١٧٥؛ ابن شاكر: فوات الوفيات، ج١، ص١٢٠؛ الصفدي: الصفدي: أعيان العصر، ج١، ص٣١٧؛ الوافي بالوفيات، ج٧، ص٢٢٠؛ ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج٢، ص٩٣؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٦، ص١٣٩؛ المقريزي: المقفى الكبير، ج١، ص٧٠٢؛ ابن حجر: الدرر الكامنة، ج١، ص٢٤٦؛ ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، ج٢، ص٢٧٢؛ ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٢، ص٧١-٧٢.

٢٧- ص٢٧٥، س٣، في ترجمة ابن فضل الله العمري ذكر في نسبه: «بن عبيد الله بن **علي** بن محمد بن أبي بكر عبد الله بن عبيد الله بن أبي بكر بن **عبد الله** الصالح»، والصواب فيه: «بن عبيد الله بن **عدي** بن محمد بن أبي بكر عبد الله بن عبيد الله بن أبي بكر بن **عبيد الله** الصالح».

٢٨- ص٢٧٩، س٤: «مات في أيام المعتضد»، والصواب: «مات في أيام المعتمد».

٢٩- ص٣٦٥، س٨: «**وعاتقة** الصهباء»، والصواب: «**وعانقه** الصبا».

٣٠- ص٣٦٥، س١١: «وما ضرها **مفني** لياليه **بالنبح**»، والصحيح فيه كما في المسودة: «وما ضرها **مغنّي** لياليه **بالشبح**».

سادسًا: ابتدع المحقق - رحمه الله - بدعةً جديدةً في تحقيق النصوص أنه كان يصحح العبارة أو يستبدلها بالرجوع إلى النسخة الثانية وبالرجوع إلى مصادر ثانوية؛ فإذا لم يستطع المحقق قراءة مسودة المؤلف راح يعتمد على قراءة النسخة الأخرى، بل راح أحيانًا يعتمد على قراءاتٍ من المصادر ودواوين الأشعار ويثبتها في المتن، ومعلومٌ في بدائه فن تحقيق النصوص أن المحقق لا بد أن يسعى ويبذل كل جهده للوصول إلى مراد المؤلف من الكلام، بل إن قول المؤلف في نسخته - وإن أخطأ فيه أو جانبه الصواب - لا بد أن يثبته كما هو؛ فإن نسخة المؤلف إذا حضرت بطلت كل نسخةٍ غيرها. فلو لم يكن في هذه النشرة إلا هذا العيب الخطير لكان وحده كافيًا لإعادة تحقيق الكتاب وفق قواعد التحقيق الصحيحة، ومن أمثلة ذلك:

١- ص٥٨، س٨: «ولم أنس شعرًا **سار** صيتًا وحكمة»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): **صار** صيتًا وحكمة، والمثبت من الديوان»!

٢- ص٦٩، س٢: «**وماطل** الوعد»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): **وباطل** الوعد، والمثبت من ابن خلكان»!

٣- ص٧٣، س١١: «وقلت حماتي عند ذاك وأنصاري»، ثم قال في الهامش: «في (ص): وقلت أعواني عليهم وأنصاري!. والمثبت من (م)».

٤- ص٧٦، س٦: «وقد رق الشراب **سرابا**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): الشراب **شرابا**... والمثبت من الديوان».

٥- ص٧٦، س١٢: «فوقفت أندب رسمه أحقابا»، ثم قال في الهامش: «في (ص): أندب رسمًا عاقبا. والمثبت من (م)». قلت: لم يحسن قراءة عجز البيت من مسودة المؤلف، وفيها: «فوقفت أندب منه رسمًا عافيا»، وهي كذلك في ديوان ابن خفاجة أيضًا[1].

٦- قدم ترجمة الشيخ إبراهيم الأرموي، فجعلها بين ترجمتي إبراهيم المعمار وابن النجار الكاتب، والصواب فيها أن تكون الترجمة رقم ٢٩، بين ترجمتي المعتمد على الله والمسيلي.

٧- فصل المحقق - رحمه الله - ترجمة ابن سهل الإسرائيلي، فجعلهما ترجمتين، وقال في الأخرى: ص٩١، س١: «مكرر [١٢] إبراهيم بن سهل الإشبيلي اليهودي»، وهذا عجيبٌ لم يصنعه أحدٌ، ولا أدري بأي دليل قدم لهذا الفصل، بل قال في الهامش: «هو صاحب الترجمة السابقة، وقد اشتبه على الشيخ رحمه الله»! وهذا غريبٌ جدا.

٨- ص٩٦، س٤: «هل **تشتفي**»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): هل **تشتهي**». قلت: ورواية ديوان ابن سهل الإسرائيلي أيضًا: «هل تشتهي»[2].

٩- ص٩٩، س٣: «خلع **العذار**»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): خلع **العثار**».

١٠- ص١٠٦، س٧: «زاد بنار»، ثم قال في الهامش: «في (ص): يزداد، وفي (م): يزدد. والمثبت من الديوان»، قلت: هي «يزدد» في النسختين كلتيهما.

١١- ص١٠٦، س١٠: «**فلتستمع** عبدًا»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **فاستمع** عبدًا. وفي الديوان: فاستمعي. والمثبت من المنهل الصافي»! لم يرض برواية الزركشي، ثم لم يرض برواية الديوان نفسه، فعدل إلى انتقاء رواية ابن تغري بردي، وهذا عجيبٌ جدا.

١- ديوان ابن خفاجة الأندلسي، جمعه وحققه: عمر فاروق الطباع، بيروت، دار القلم، د.ط، د.ت، ص٢٤٢.

٢- جمع وتحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٤م، ص١٦.

١٢- ص١١١، س٢: «صبت لنا»، ثم قال في الهامش: «في (ص): صرفت لنا. والمثبت من الفوات».

١٣- ص١١٦، س١: «سنة سبعٍ وثمانين وستمئة»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): تسع، والزيادة من الوافي والفوات»!

١٤- ص١٢١، س٤: «وإذا بكى وجدًا»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م)، وأصل الوافي، وأصل الفوات: جدا، والمثبت من المنهل والنجوم»!

١٥- ١٢٢، س١١: «إلا بهول وأخطار»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): إلا بهون»، فلم يذكر حتى من أين جاء بهذه اللفظة!

١٦- ص١٢٨، س١١: «فليس للسمر وللبيض»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): والبيض»، فلم يذكر أيضًا من أين جاء بهذه اللفظة!

١٧- ص١٢٩، س٥: «لك في القلب»، ثم قال في الهامش: «من (م). وفي (ص): لك في القلوب».

١٨- ص١٣٠، س٢: «يا من غدت كعبة للحسن»، «في (ص) و(م): كعبة الحسن»، ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

١٩- ص١٣٠، س١٤: «فرط حبي زلتي»، ثم قال في الهامش: «من (م). وفي (ص): وزلتي»، قلت: لم يحسن قراءة مسودة المؤلف، وصوابها: «فرط حبي وذلتي».

٢٠- ص١٣١، س١٨: «أشد من معرتي»، «في (ص): من معدتي»، ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة، وما هي «معرتي» هذه؟!

٢١- قدم ترجمة الرقيق الكاتب أحمد بن القاسم، فجعلها بين ترجمتي إبراهيم القيراطي والنفيس القطرسي، ص١٣٦، مغيرًا اسمه إلى «إبراهيم بن القاسم»، وقال في الهامش: «سماه المؤلف: أحمد بن القاسم، وأدرجه بين الأحمدين، وترجمته في ٥٠ب! فأعدت الترجمة إلى حاق موضعها»، في حين ذكره ابن شاكر الكتبي وابن أيبك الصفدي[1] بهذا الاسم، حتى وإن لم يذكره أحدٌ فإن التصحيح بهذا الشكل مخل لما ارتضاه المؤلف لنفسه وإن أخطأ فيه، ومن ثم فإن المحقق لم يكن مأمونًا على النص الذي يحققه.

٢٢- غير المحقق اسم ابن عبد الدائم الحنبلي، فقال: «أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد بن نعمة بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن بكير»، وعلق في الهامش: «اسمه في (ص) و(م) تبعًا لابن شاكر... وأثبت ما أجمعت عليه المصادر»، وقد ذكره الزركشي هكذا: «أحمد بن عبد الدائم بن أحمد بن نعمة بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن بكير»[2].

٢٣- ص١٣٨، س٢: «طلبت إليك شهدك»، ثم قال في الهامش «في (ص) و(م): الليل شهدك»، ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

٢٤- ص١٤٨، س٧: «وزارني طيفه وهنًا»، ثم قال في الهامش: «من (م). وفي (ص): طيفه وسنًا»، ولم يذكر مسوغا لاختياره قراءة النسخة (م).

٢٥- ص١٦٥، س١١: «وقد زانه لمحٌ»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): وقد زاده»، ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

٢٦- ص١٧٤، س٩: «وحضر معنا القاضي فخر الدين بن صدر الدين الماراني»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م) تبعًا للفوات: صدر الدين بن فخر الدين الماراني»!

٢٧- غير المحقق اسم ابن الخل، فقال: «أحمد بن المبارك بن محمد بن عبد الله»، وعلق في الهامش: «اسمه في (ص) و(م): أحمد بن المبارك بن أحمد»، ولم يذكر لماذا غيره؟!

٢٨- ص١٨٦، س٣: «أغمده»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): أغمد»، ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

٢٩- ص١٨٧، س٨: «كقلبي به فتون»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م) والمسالك: فنون»، ولا أدري أيضًا من أين جاء بهذه القراءة.

١- فوات الوفيات، ج١، ص٤١؛ الوافي بالوفيات، ج٦، ص٩٢.

٢- عقود الجمان (مخط. الفاتح)، ج١، ق٢٩/ب.

٣٠- ص١٨٩، س٨: «إن الغواني **مذ** رأينك»، ثم قال في الهامش: «من (م). وفي (ص): **لما** رأينك»، ولم يذكر مسوغا لاختياره قراءة النسخة (م).

٣١- ص١٩١، س٨: «وأنيس نفسي **دفاتيري**»، ثم قال في الهامش: «من (م). وفي (ص): **دفاتري**»، ولم يذكر أيضًا أي مسوغ لاختياره قراءة النسخة (م).

٣٢- ص١٩٤، س٦: «**الرسي**»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): **الزينبي**»! ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

٣٣- ص٢٠٣، س١٢: «بالحسن **بين** ضيائه»، ثم قال في الهامش: «من (م). وفي (ص): بالحسن **من**»، قلت: لم يحسن قراءة مسودة المؤلف، وصوابها: «بالحسن **مر** ضيائه».

٣٤- ص٢٠٤، س١: «جسمي **يحيف**»، ثم قال في الهامش: «من (م). وفي (ص): جسمي **نحيف**»، ولم يذكر أيضًا أي مسوغ لاختياره قراءة النسخة (م).

٣٥- ص٢١٢، س١٤: «وكانت **فتنة**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **ظلة**»! ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

٣٦- ص٢١٢، س١٦: «**أيراد صونك بالتبرقع ضلةً**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **ليزاد جفونك بالتبرقع فتنة**. وفي (م): **لتزد جفونك بالتبرقع فتنة**... والمثبت من الديوان».

٣٧- ص٢١٣، س٧: «خاف **النزاع** تراضيا»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): **اليراع**»، ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

٣٨- ص٢١٦، س٧: «سفهًا بحلمك **إن رضيت** بمشربٍ»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **إن نصيب**»، قلت: لم يحسن قراءة مسودة المؤلف، وصوابها: «سفهًا بحلمك **أن تصيب** بمشرب»!

٣٩- ص٢١٣، س٧: «**ذنب** الفضيلة»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): **دنت** الفضيلة»، ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

٤٠- ص٢٢٢، س١: «**واطردوا** طارق»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): **واطرقوا**»، ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

٤١- ص٢٤٢، س١٢: «**لما أطاع** فؤادي»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): **أضاع**»، ولا أدري أيضًا من أين جاء بهذه القراءة.

٤٢- ص٢٥٢، س١: «وكان أبوه يعرف **بحطة**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **بخطه**، والمثبت من مصادر ترجمته».

٤٣- ص٢٧٠، س٣: «واسفك **دماء**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): واسفك **دم**»، ولا أدري من أين جاء بهذه القراءة.

٤٤- ص٢٩٧، س٣: «أهل الضلال **ظلالها**»، ثم قال في الهامش: «في (ص) و(م): **خلالها**، وأصلحته اجتهادًا»، فعلى الرغم أنها وردت كذلك في النسختين كلتيهما، وكذلك وردت في مصادر ترجمته، أبى المحقق - رحمه الله - إلا أن يفسد من حيث أراد أن يصلح باجتهاده!

٤٥- ص٢٩٨، س٣: «ملأ **اليفاع**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): ملأ **الرقاع**».

٤٦- ص٣١٩، س٤: «**بالمال** والأرواح»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **بالأموال**».

٤٧- ص٣٢٤، س٧: «**راك الأجناد**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **راك الأخبار**. والمثبت من الفوات»، قلت: لم يحسن قراءة مسودة المؤلف، وصوابها: «**راك الأخباز**»، والأخباز، جمع الخبز: في اصطلاح العصر المملوكي كان يعبر عن الإقطاع بالخبز للإقطاع متوسط الحجم، وأطلق عليه الخبز لأن الجندي كان يعيش عليه[1].

٤٨- ص٣٣٤، س٩: «في جنح **شعر**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): في جنح **فود**... كما في الوافي والفوات».

٤٩- ص٣٣٦، س٦: «فبدا **الصبح**»، ثم قال في الهامش: «من (م). وفي (ص): فبدا **الصباح**»، قلت: وبهذا الشكل ينكسر الوزن!

١- ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٦، ص٣٢٠ (حاشية٢).

سابعًا: صحح المحقق في المتن أخطاء المؤلف الإملائية والنحوية واللغوية وهي كثيرة، وكان الصواب أن يصححها في الهامش؛ لأنه لا يجوز التصرف في مسودة المؤلف بأي شكلٍ من الأشكال، لأنها دليلٌ على ثقافة المؤلف، وتعبيرًا عن عصره[١]، ومن أمثلة ذلك:

١. ص١٣٥، س٥: «وستأتي ترجمة **أخيه** محمد»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **أخوه**».
٢. ص١٤٠، س١٢: «وصل **البنون**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **البنين**».
٣. ص١٩٧، س١٢: «**بحظي**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **فحظي**».
٤. ص٢١١، س٨: «**يبيت** يطلق»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **بيت**».
٥. ص٢١٨، س٨: «إليه **حديثًا**»، ثم قال في الهامش: «في (ص): **حديث**».

والأمثلة على هذا أكثر من أن يعد وأن يحصى، انظر منها على سبيل المثال[٢].

ثامنًا: ابتدع المحقق بدعة جديدة أيضًا لم نعرفها من قبل في تحقيق النصوص، وهي تلك الإضافات الكثيرة في صلب النص من كتبٍ أخرى[٣]؛ فإننا نعلم أن المحقق قد يضيف إلى نصه حرفًا أو لفظة يقتضيها السياق، ويضعه بين قوسين تنبيهًا على ذلك، أما أن ينقل إلى صلب النص عباراتٍ وجملًا كاملة من كتبٍ أخرى دون حاجةٍ إلى ذلك، فهو ما لا نستطيع تعليله. إن المحافظة على نص المؤلف كما كتبه من أقدس الواجبات في التحقيق، وإذا رأى المحقق أن هذه الإضافات مما قد يعين القارئ، فمكانها في الهامش لا في صلب النص، على أن تكون مختصرة، ويكتفي أن يقال عندئذٍ: انظر كتاب كذا، ففيه زيادة في الموضع؛ إذ لا يصح أن يزاد في النص أو ينقص منه شيءٌ، إلا بشرطٍ واحدٍ، وهو أن يكون ذلك أمرًا ضروريا لا مفر منه.

تاسعًا: هذا بالإضافة إلى سقوط ترجمتي ابن الفخر عيسى الإربلي، وأبي المحاسن ابن صدقة، وهاهما كما جاءتا في رسالتنا للدكتوراه برقم ٢٦٢، ورقم ٣٧٦:

[٢١٩/أ] ابن الفخر عيسى الإربلي[٤]

علي بن عيسى بن أبي الفتح، الصاحب، بهاء الدين، ابن الأمير فخر الدين، الإربلي، الكاتب[٥].

رئيسٌ مشهور، وأديبٌ مذكور، له فضائل تمتلئ بها الأسماع، ولا تخلو من التوليد والإبداع.

نظمه أعذب من الماء الزلال، وألطف من السحر الحلال، مع ما يشتمل عليه نثره من المعاني الفائقة، والبدائع الرائقة.

كتب لمتولي إربل ابن صلايا، ثم خدم ببغداد في ديوان الإنشاء أيام علاء الدين ـ صاحب الديوان ـ وكان صاحب تجمل وحشمة، ومكارم وهمة، وفيه تشيعٌ؛ وكان أبوه واليًا بإربل. وصنف المصنفات البليغة البديعة، مثل: «المقامات الأربع»، و«رسالة الطيف» المشهورة، وغير ذلك؛ ولم يزل رئيسًا محترمًا إلى أن توفي سنة اثنتين وتسعين وستمئة؛ وخلف تركة عظيمة، نحو ألفي ألف درهم، تسلمها ابنه أبو الفتح ومحقها، ومات صعلوكا.

ومن شعر بهاء الدين:

[من الطويل]

أيا هاجري من غير جرمٍ جنيته ... ومن دأبه ظلمي وهجري فديته

١- أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط، ج٢، ص٥٥٠.

٢- انظر، الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١١، ٣٢٤، ٣٤٦، ٣٦١.

٣- انظر، الزركشي: عقود الجمان، ج١، ص٥٩، ١٠٨، ١١١، ١١٦، ١٣٥، ١٤١، ١٥٠، ١٦٩، ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٩٩، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٤٤.

٤- الترجمة ٢٦٢ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٧٤٣.

٥- **انظر ترجمته عند**: ابن الفوطي: مجمع الآداب، ج٤، ص٢٧٤-٢٧٥؛ البرزالي: المقتفي، ج٢، ص٣٢٨؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (الجزء المفقود)، ص١٦٦؛ تاريخ الإسلام، ج٥٢، ص١٦٢-١٦٣؛ ابن شاكر: فوات الوفيات، ج٣، ص٥٧-٦٠؛ الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٢١، ص٢٥١؛ ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج١، ص١٦١.

أجرني – رعاك الله – من نار جفوةٍ ... وحر غرامٍ في البعاد اصطليته
وكن مسعدي فيما ألاقي من الأسى ... فهجرك – يا كل المنى – ما نويته
/٢١٩ب/ أأظما غرامًا في هواك ولوعة ... ولي دمع عينٍ كالسحاب بكيته؟!
وحقك يا من تهت فيه صبابة ... ووجدًا، ومن دون الأنام اصطفيته
وحقك لا أنسى العهود التي مضت ... قديمًا، ولا أسلو زمانًا قضيته

وقال:

[من السريع]

كيف خلاصي من هوى شادنٍ ... حكمه الحسن على مهجتي؟!
بعاده ناري التي تتقى ... وقربه لو زارني جنتي
ما اتسعت طرق الهوى فيه لي ... إلا وضاقت في الجفا حيلتي
ليت ليالي وصله عدن لي ... يا حسرتا! أين الليالي التي؟!

وقال:

[من الخفيف]

وجهه، والقوام، والشعر الأسـ ... ـود، في بهجة الجبين النضير
بدر تم على قضيبٍ عليه ... ليل دجنٍ من فوق صبحٍ منير

وقال:

[من الخفيف]

حثه سائق الغرام فحنا ... وجفا منزلا، وخلف مغنى
ودعاه الهوى، فلبى سريعًا ... وكذا شيمة المحب المعنى
رام صبرًا، فلم يطعه غرامًا ... غادر القلب بالصبابة رهنا
وجفا لذة الكرى في رضا الحب ... فأرضى قلبًا، وأسخط جفنا
أسهرت مقلتيه ـ في طاعة الوجـ ... ـد ـ عيونٌ على المحصب وسنى
كل ظامي الوشاح ريان من ما ... ء التصابي، أضنى المحب وعنى
ما على الدهر لو أعاد زمانًا ... سلبته أيدي الحوادث منا
وعلى من أحب لو شفع الحسـ ... ـن الذي قيد العيون بحسنى
وبروحي أفدي رشيق قوامٍ ... لاح بدرًا، وماس ـ إذ ماس ـ غصنا
يتجنى ظلمًا، فيحدث لي وجـ ... ـدًا؛ إذا صد عاتبًا أو تجنى
ما ثناني عنه العذول، وهل يث ... نى غرامي، وقده يتثنى؟!
كيف أسلو بدرًا يشابهه البد ... ر سناءً يصبي الحليم وسنا
لي معنًى فيه، وفي صاحب الدي ... وان، إذا رمت مدحه ألف معنى

/٢٢٠ب/ وقال:

[من السريع]

طاف بها والليل وحف الجناح ... بدر الدجى يحمل شمس الصباح
وفاز بالراحة عشاقه ... لما بدا في كفه كأس راح
ظبيٌ من الترك له قامة ... يزري تثنيها بسمر الرماح
عارضه آسٌ، وفي خده ... وردٌ نضيرٌ، والثنايا أقاح
أطعت فيه صبوتي والهوى ... طوعًا، وعاصيت النهى واللواح
عاطيته صهباء مشمولة ... تحكي سنا الصبح إذا الصبح لاح
فسكنت سورته، وانتشى ... فظل طوعي بعد طول الجماح
فبت لا أعرف طيب الكرى ... وبات لا ينكر طيب المزاح
فهل على من بات صبا به ... وإن نضا ثوب وقارٍ جناح؟!

وقال:

[من الطويل]

غزال النقا لولا ثناياك واللمى ... لما بت صبا مستهامًا متيما
ولولا معانٍ فيك أوجبن صبوتي ... لما كنت من بعد الثمانين مغرما
أيا جنة الحسن الذي غادر الحشا ... بفرط التجافي والصدود جهنما
جريت على رسمٍ من الجور واضحٍ ... أما آن يومًا أن ترق وترحما؟!
أمالك رقي! كيف حللت جفوتي ... وعدت لقتلي بالبعاد متمما
وحرمت ـ من حلو الوصال ـ محللا ... وحللت ـ من مر الجفاء ـ محرما
بحسن التثني رق لي من صبابةٍ ... أسلت بها دمعي على وجنتي دما
ورفقا بمن غادرته غرض الردى ... إذا زار ـ عن شحطٍ ـ بلادك سلما
كلفت بساجي الطرف، أحوى، ... يميس فينسيك القضيب المنعما
يَفُوق الظبا والغصن طرفا وقامةً ... وبدر الدجى والبرق وجهًا ومبسما
فناظره ـ في قصتي ـ ليس ناظرًا ... وحاجبه ـ في قتلتي ـ قد تحكما
ومشرف صدغٍ ظل في الحكم جائرًا ... وعامل قد بات أعدى وأظلما
وعارضه لم يرث لي من شكايةٍ ... فنمت دموعي حين لاح منمنما

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

أبو المحاسن ابن صدقة[1]

محمد بن صدقة، المعروف بـ«أبي المحاسن»[2].

كاتبٌ بديع، وقدره بين العلماء رفيع، له نظمٌ يدل على غزارةٍ علمه، ونثره يفوق على نظمه؛ توفي سنة ثلاثٍ وتسعين وخمسمئة ببغداد.

ومن شعره:

[من الدوبيت]

ما أطيب ما زار عقيب الفجر ... من ليلتي التي صفت من عمري

وافى ثملا يسحب ذيل السكر ... والمنة في صنيعه للخمر

وله:

[من الكامل]

سارت حمولهم، فسالت أدمعي ... حتى روى بطحاء ذاك الوادي

ووثقت بالسلوان، حتى أنني ... أوشكت أن يفنى الغداة فؤادي

وظننت أني قد خلصت من الهوى ... المضني، وأني قد بلغت مرادي

فرجعت ملهوفا، أسير صبابةٍ ... كلفا، وقلبي في وسيق الحادي

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

وبعد، فهذه ملاحظاتٌ عجلى على هذه النشرة السقيمة تناولنا فيها بالنقد والملاحظة التراجم المئة الأولى من الجزء الأول فقط من الكتاب، ولو شئت الاستطراد لقدمت مئات النظائر، ويظن الباحث أنها ترمز إلى ما فيها من عدم القدرة على التعامل مع النصوص؛ من سوء القراءة، والتحريف، والتصحيف، والسقط، ومن المعروف أن من يتصدى لأي عمل يكون نشطا في أول هذا العمل، فما بالك إذا تجاوزنا إلى المجلدين الآخرين! فهذا ما يقتضي بفَساد هذه النشرة جملة وتفصيلا، ويجعلنا نقول: إنه لا يمكن اعتمادها في أي بحثٍ علمي رصين، أو لتحقيق لنص آخر بغية الإفادة منه. والحق إن تقصي ما وقع في هذه النشرة من مخالفاتٍ لأبسط قواعد التحقيق العلمي يتطلب تسويد مجلدٍ ضخم لا نرى أي فائدةٍ فيه؛ إذ كانت الأمثلة التي قدمناها، ولها مئات النظائر في المجلدين الآخرين، إنما أريد منها تبيان الدواعي التي حدت بنا إلى تقديم هذه الدراسة؛ ليدرك ذوو الإرب والمعرفة مدى خطورة نشر الكتب على هذه الصورة المزرية.

ومما يؤسف عليه في زماننا هذا أن يمتهن فن تحقيق النصوص؛ فيزاوله كل من هب ودب، وصارت دور النشر التجارية تخرج لنا تراثًا مشوهًا بحروفٍ جميلةٍ وألوان جذابةٍ وتجليدٍ فاخر، بغير عنايةٍ بالمحتوى. ولست هاهنا - بحال من الأحوال - أسعى فيه لإلقاء الذَنب أو التبعة على منً تصدى لهذا العمل ونشره، فالبلية عامةٌ، والخطب جلل؛ فإن العناية بالتراث وتحقيقه وتجليته يتطلب توفر علماء من ذوي الباع الرحب في علوم شتى، فضلا عن عمق وتخصص في الموضوع الذي يتناولونه بالتحقيق. ونحن نعلم أن أمتنا هذه قد أنجبت في حالً نهضتها في المئة سنةٍ الماضية محققين أجلاء، عمل كل منهم في حقل اختصاصه، فنشرت النصوص المتقنة في البلاد المصرية والشامية والعراقية، برز فيها الجهد المستند إلى العلم والبصيرة، وقد تلقاها الباحثون بالنقد المنصف والتعقيب المتقن بما تسرب إلى أعمالهم من هناتٍ أو أخطاءٍ طباعيةٍ، فيتقبلونه بخلق العلماء، وينوهون بمن استدرك عليهم.

أما اليوم فإننا - والأسى يعتصر أفئدتنا ويفت أكبادنا - نجد امتهانًا أي امتهانٍ لهذا التراث؛

١- الترجمة ٣٧٦ في رسالتنا للدكتوراه: مخطوط عقود الجمان، ص٩٦٢.

٢- **انظر ترجمته عند**: ابن الدبيثي: ذيل تاريخ مدينة السلام، ج١، ص٣٥٢؛ المنذري: التكملة، ج١، ص٢٨٨؛ الذهبي: تاريخ تاريخ الإسلام، ج٤٢، ص١٤٤؛ الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٣، ص١٣٢.

حين يتصدى له من لا خبرة له به، وليس هناك من رقيب، وكثيرٌ من دور النشر التجارية تنشر كل ما يرد إليها حين لا يكلفها الأمر أي أعباءٍ ماليةٍ ثقيلةٍ. إن موضوع نشر كتب التراث بحاجةٍ إلى حمايةٍ حقيقيةٍ تسعى إلى وقف تشويهه والاجتراء عليه. ولا بد إذن من وقفةٍ مسئولةٍ يقودها العلماء والمتخصصون، وتتبناها الأكاديميات العلمية المؤهلة والجامعات، فتقصر هذا العمل على أهل الإتقان والخبرة، فلا يسمح بنشر الأعمال بهذه الصورة الرديئة أو غير الحائزة على نيل المتخصصين بتحقيق النصوص، وذلك بالاتفاقيات الملزمة، والعقوبات الرادعة لدور النشر غير الملتزمة، ثم لا بد من إقامة اللجان العلميةٍ المتخصصةٍ من أهل هذا الشأن في كل فن وعلمٍ لفحص ما يراد طبعه ليسمح به ويُوافق عليه، كما هو الحال مع الأبحاث الأكاديمية التي تناقش في الجامعات والمعاهد المختصة، وألا يقتصر الأمر على الهيئات الحكومية ودوائر المراقبة على المطبوعات التي لا يهمها غير أن يكون في الكتاب مس بسياسة هذا البلد أو ذاك، أو إساءة إلى فئةٍ أو طائفةٍ معينةٍ، وما دون ذلك مباحٌ لا رقيب عليه.

ومن ثم، فقد جاءت تعليقاتنا وملاحظتنا النقدية على نشرة الأستاذ إبراهيم صالح تكشف عما وقع فيها المحقق من أخطاءٍ جسيمةٍ في تحقيق نص الزركشي، وهذا ما يجعلنا نتساءل هنا عن الهدف من التحقيق إذا لم يعمل المحقق جهده لضبط النص وتحري صحته، والرجوع إلى مظانه الأولى التي تفيده في ذلك؛ فربما اعترى التصحيف النسخة التي اعتمدها، ولم يحسن قراءة مسودة المؤلف، في هذه الحال تفيدنا المصادر بما يصحح ما في النص المصحف من عباراتٍ، أو أسماء مواضع أو أشخاص أو غير ذلك. وندعو إلى تشجيع النقد في هذا المجال؛ للتخفيف من الجرأة على تراثنا العربي الإسلامي دون استكمال الأدوات اللازمة في مجاله.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة النقدية لنشرة الأستاذ إبراهيم صالح - رحمه الله - مستهدفةً تقديم الشكر على ما بذله المحقق الكريم أولا، ومستهدفة إتمام جهده المتميز في تحقيقه.

وقد طالت هذه الدراسة النقدية ما يلي:

١- «عقود الجمان على وفيات الأعيان» هو كتابٌ صنفه بدر الدين الزركشي ليكون ذيلا على كتاب «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لابن خلكان.

٢- اعتمد في تأليفه على كتاب «فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي، وسار على نهجه في ترتيب التراجم على حروف المعجم، والنقل منه بصورةٍ مؤكدةٍ، ولكن قد برزت شخصية المؤلف في محاولته الخروج عليه في كثيرٍ من الأحيان بالزيادة أو الاختصار.

٣- للكتاب أهمية واضحة في إتيانه لبعض التراجم التي عاصرها الزركشي، والتي لم يذكرها سابقوه من المؤرخين أو الأدباء، علاوة على ذلك ذكره لمعلوماتٍ جديدةٍ انفرد بها تقريبًا، تعزز ما هو مذكورٌ في بعض التراجم المعروفة.

٤- خلت نشرة الأستاذ إبراهيم صالح تقريبًا من دراسةٍ نقديةٍ للكتاب ومؤلفه؛ إذ قدم فقط ترجمة موجزة للمؤلف، والنسخ الخطية للكتاب، ثم منهجه في تحقيق الكتاب.

٥- وقع المحقق عند ترجمته للمؤلف في جملةٍ من الأخطاء التي تدل على عدم المراجعة أو التدقيق أو فهم النصوص.

٦- أهمل المحقق دراسة الشكل المادي (الوصف الكوديكولوجي) للنسخ الخطية تمامًا.

٧- سكت المحقق عن ذكر منهجه في تحقيق الكتاب؛ إذ كانت تستلزم الدراسة تقديم بيان الانتماء المعرفي للكتاب، وتراث هذا الفن الذي يشتمل عليه الكتاب، بالإضافة إلى اعتماده منهجية (النص المختار) الذي أدى إلى تشويه بنية الكتاب واختلاله.

٨- جاءت النصوص - ضمن الترجمة الواحدة - متتاليةً، ليس فيها أدنى تفصيلٍ أو إيضاحٍ من حيث بداية الفقرات، ووضع النقط عند انتهاء الكلام، والفواصل التي تظهرها وتميزها.

٩- خلت نشرة الأستاذ إبراهيم صالح - في الغالب - من تقييد النص وضبطه بالشكل، لا سيما مع ما يشتبه من الألفاظ، وأسماء الناس وكناهم وأنسابهم وألقابهم، وأسماء البلدان والمواضع، ما هو حري بالتقييد من اللغة.

١٠- اعتمد المحقق في اختيار النص على النسخة الأخرى من الكتاب، مع أنه من المعروف في بدائه فن التحقيق أن النسخة التي كتبها المؤلف بخطه تثبت كما هي، ودائمًا في حالة وصول نسخة المؤلف إلينا يجب إثباتها كما هي، حتى لو تخللتها أخطاءٌ إملائيةٌ أو نحويةٌ أو في الرسم، ويثبت الصواب في الهامش؛ لأنها دليلٌ على ثقافة المؤلف، وتعبيرًا عن عصره.

١١- وقع في هذه النشرة سقطٌ ليس بالقليل ينم عن سوء المقابلة بالأصل الذي انتسخ منه، تراوح بين كلماتٍ وجملٍ وفقراتٍ، بالإضافة إلى ترجمتين، إحداهما وردت في مسودة المؤلف، والأخرى جاءت في النسخة المتأخرة.

١٢- لم يستطع المحقق قراءة الكثير من النصوص، فوضع نقاطًا علامةً على الحذف، وسبب ذلك يرجع إلى ضعف قدرة المحقق على القراءة.

١٣- كان المحقق يصحح العبارات أو يستبدلها بالرجوع إلى النسخة المتأخرة، بل راح في كثيرٍ من الأحيان يعتمد على قراءاتٍ من المصادر ودواوين الأشعار ويثبتها في المتن. ومعلومٌ في بدائه فن تحقيق النصوص أن المحقق لا بد أن يسعى ويبذل كل جهده للوصول إلى مراد المؤلف من الكلام، بل إن قول المؤلف في نسخته - وإن أخطأ فيه أو جانبه الصواب - لا بد أن يثبته كما هو؛ فإن نسخة المؤلف إذا حضرت بطلت كل نسخةٍ غيرها. فلو لم يكن في هذه النشرة إلا هذا العيب الخطير لكان وحده كافيًا لإعادة تحقيق الكتاب وفق قواعد التحقيق الصحيحة.

١٤- صحح المحقق في المتن أخطاء المؤلف الإملائية والنحوية واللغوية، وكان الأولى أن يصححها المحقق في الهامش؛ لأنه لا يجوز التصرف في مسودة المؤلف بأي شكلٍ من الأشكال، لأنها دليلٌ على ثقافة المؤلف، وتعبيرًا عن عصره.

١٥- هذه الإضافات الكثيرة التي أضافها المحقق في صلب النص من كتبٍ أخرى، مما يعتقد أنه قد سقط منه، وبالغ في ذلك مبالغة شديدة، فلم يكن موفقا في كثيرٍ من الأحيان. وإنما دفعه إلى هذا ضعف ثقته أحيانًا بقول مؤلف الكتاب، وثقته الزائدة في المصادر المطبوعة، ولم يدرك أن الزركشي كثيرًا ما كان يعمد إلى الاختصار، فأساء المحقق إلى النص من حيث أراد فائدة.

١٦- وكان من نتائج اعتماد المحقق - رحمه الله - على غير مسودة المؤلف، وعدم إدمانه على نصوصها، وضعف عنايته بكتب التراجم قد أدى إلى وقوع مئات التحريفات والتصحيفات في كل صفحةٍ من الكتاب، مما قلل قيمته واقتضى إعادة تحقيقه.

١٨- كما جاءت هذه النشرة خاليةً تمامًا من نقد النص؛ فمن المعلوم في بدائه العقول أن عمل أي من المؤلفين لا يخلو أن تخالطه بعض الأوهام، وأن المحقق العالم بموضوع النص وسبر أغواره وعاناه، واطلع عليه وخبر مادته، من أكثر الناس قدرة في التنبيه على تلك الأوهام.

يتضح مما سبق أن نشرة الأستاذ إبراهيم صالح - رحمه الله - لا تعكس عملا علميا سليمًا، وأن النص فيها هو نص انتقائي لا يمثل صورة حقيقية لكتاب «عقود الجمان على وفيات الأعيان» كما كتبه مؤلفه بدر الدين الزركشي، الأمر الذي يستدعي بالضرورة إعادة نشره؛ فإن الطبعة المتداولة ليست إلا طبعة تجارية لا تنطبق عليها المعايير المعمول بها في تحقيق النصوص؛ فقد كشفت هذه الدراسة عن مواطن السقط والتحريف والتصحيف في هذه الطبعة.

صفحة العنوان من المجلد الأول من النسخة (أ)

النسخة (أ)/ المجلد الثاني/ الورقة الأخيرة/أ

صفحة العنوان من المجلد الأول من النسخة (ب)

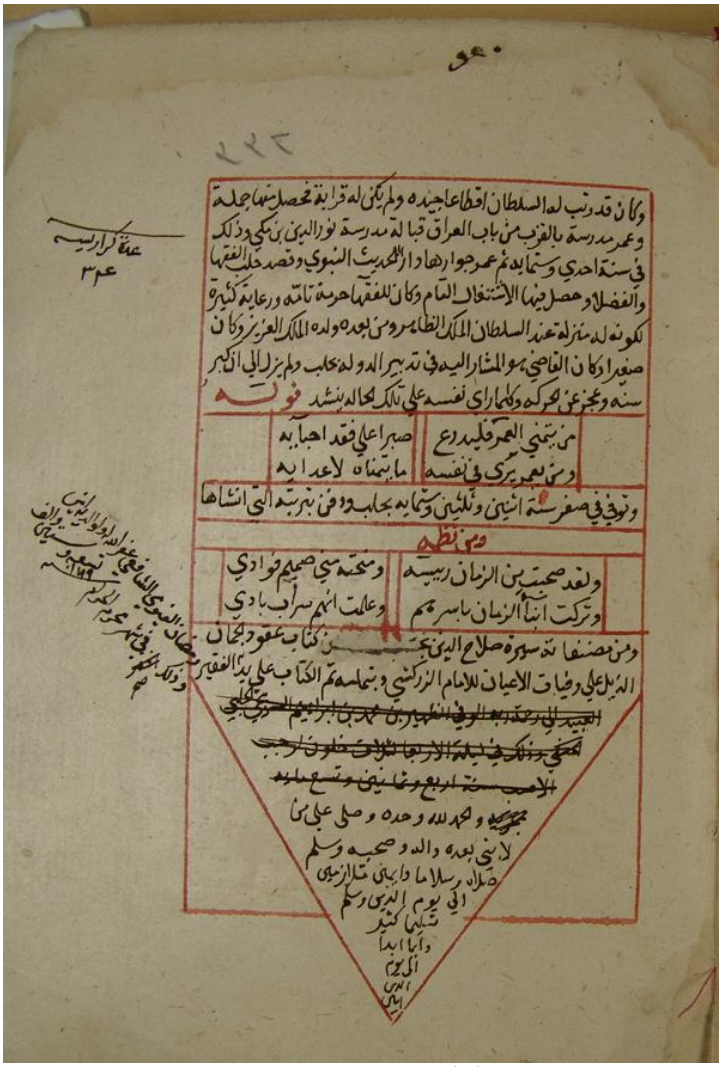

النسخة (ب)/ المجلد الثاني/ الورقة الأخيرة
وفيه الصورة الثانية للشطب الذي ألحقه رمضان الفيومي الشافعي على كتابة ظهير الدين بن الشوربجي الحلبي الحنفي

المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات:

١. الزركشي (بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر) (ت ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م):

- زهر العريش في تحريم الحشيش، نسخة خطية بمكتبة البلدية بالإسكندرية، رقم ٣٨١٢/ح.
- عقود الجمان على وفيات الأعيان، نسخة خطية بمكتبة الفاتح السليمانية، رقم ٤٤٣٤.
- عقود الجمان على وفيات الأعيان، نسخة خطية بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، رقم ٤٥٩.

٢. العيني (بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد) (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م):

- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، نسخة خطية بمكتبة أحمد الثالث بإستانبول، رقم (١٩/٢٩١١).

ثانيًا: المصادر:

٣. الآدنه وي (أحمد بن محمد):

- طبقات المفسرين، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٤. الإدفوي (كمال الدين جعفر بن ثعلب بن جعفر) (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م):

- البدر السافر عن أنس المسافر (٣ج)، تحقيق: طارق طاطمي وقاسم السامرائي، بيروت، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م.

٥. ابن إياس (أبو البركات زين العابدين محمد بن شهاب الدين أحمد الحنفي) (ت ٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م):

- بدائع الزهور في وقائع الدهور (٦ج)، تحقيق: محمد مصطفى، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٦. البرزالي (علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف) (ت ٧٣٩هـ/ ١٣٣٩م):

- المقتفي على كتاب الروضتين (٤ج)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٧هـ/ ١٤٢٧م.

٧. ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن سيف الدين تغري بردي الأتابكي اليشبقاوي الظاهري) (ت ٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م):

- الدليل الشافي على المنهل الصافي (٢ج)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٩٨م.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (١٣ج)، تحقيق: محمد محمد أمين، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٦ج)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

٨. ابن حبيب (بدر الدين أبو محمد الحسن بن عمر بن الحسن الحلبي) (ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م):

- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه (٣ج)، تحقيق: محمد محمد أمين، القاهرة، مطبعة دار الكتب، د.ط، ١٩٧٦م.

٩. ابن حجر (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني) (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م):

- إنباء الغمر بأنباء العمر (٤ج)، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤ج)، بيروت، دار الجيل، د.ط، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٠. ابن خلكان (شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم) (ت ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م):

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٨ج)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، د.ط، ١٩٧٢م.

١١. ابن الدبيثي (أبو عبد الله محمد بن سعيد بن أبي طالب بن علي) (ت ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م):

- ذيل تاريخ مدينة السلام (٥ج)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٢. الداوودي (شمس الدين محمد بن علي بن أحمد) (ت ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م):

- طبقات المفسرين، د.ت، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٣. الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان) (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٧٤م):

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (١٧ج)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
- سير أعلام النبلاء (٢٥ج)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١١، ١٩٩٦م.

١٤. الزبيدي (محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق) (١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م):

- تاج العروس من جواهر القاموس (٤٠ج)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء، ط١، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

١٥. الزركشي (بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر) (ت ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م):

- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- تأصيل البنى في تعليل البنا، تحقيق: محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- تفسير القرآن (من بداية سورة مريم إلى نهاية سورة الزمر)، تحقيق: حمد بن عبد الله مخلف علي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- تفسير القرآن (من سورة الفاتحة إلى نهاية سورة المائدة)، تحقيق: يحيى بن صالح بن إبراهيم الطويان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- عقود الجمان على وفيات الأعيان، عني بتحقيقه: إبراهيم صالح، جدة ـ بيروت، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.
- مخطوط عقود الجمان على وفيات الأعيان، دراسة وتحقيق: الباحث، إشراف: أ.د حنان مبروك اللبودي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢م

١٦. ابن شاكر (صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي) (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م):

- فوات الوفيات (٤ج)، تحقيق تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٧٣م.

١٧. الصفدي (أبو الصفاء صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله) (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م):

- الوافي بالوفيات (٢٩ج)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتزكي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٨. الصيرفي (علي بن داود بن إبراهيم الجوهري) (ت ٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م):

- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان (٣ج)، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٧٧م.

١٩. ابن قاضي شهبة (تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي) (ت ٨٥١هـ/ ١٤٤٧م):

- تاريخ ابن قاضي شهبة (٤ج)، تحقيق: عدنان درويش، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، د.ط، ١٩٧٧م.
- طبقات الشافعية (٥ج)، تحقيق: عبد العليم خان، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٠. ابن كثير (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي) (ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م):

- البداية والنهاية (٢٠ج)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، مراجعة: عبد القادر الأرناؤوط وبشار عواد معروف، قطر – بيروت - دمشق، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – دار ابن كثير للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٢١. المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني) (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م):

- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة (٤ج)، تحقيق وتعليق: محمود الجليلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- السلوك لمعرفة دول الملوك (٨ج)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- كتاب المقفى الكبير (٨ج)، تحقيق: محمد اليعلاوي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٢. المنذري (زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي) (ت ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م):

- التكملة لوفيات النقلة (٤ج)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

ثالثًا: المراجع:

١. أحمد محمد الخراط: محاضرات في تحقيق النصوص، د.ن، المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢. إسماعيل باشا البغدادي:

- إيضاح المكنون على ذيل الظنون (٢ج)، بيروت، دار إحياء التراث، د.ط، ١٩٥٥م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٢ج)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، ١٩٥٥م.

٣. أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات (٢ج)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤. خير الدين الزركلي: الأعلام (٨ج)، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٥. رمضان عبد التواب: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٦. السيد آدي شير: معجم الألفاظ الفارسية المعربة، بيروت، مكتبة لبنان، د.ط، ١٩٩٠م.

٧. عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين (١٥ج)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م.

٨. كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي (٦ج)، ترجمة: عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٧م.